



شركة الإسراء للإستثمار والتمويل الإسلامي ش.م.ع
Al Israa for Islamic Finance & Investment P.L.C

(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير مجلس الإدارة السنوي الثاني وتقرير مدقق الحسابات المستقل
والقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2010



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

رؤيتنا المستقبلية

أن نكون في طليعة شركات الاستثمار والتمويل الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

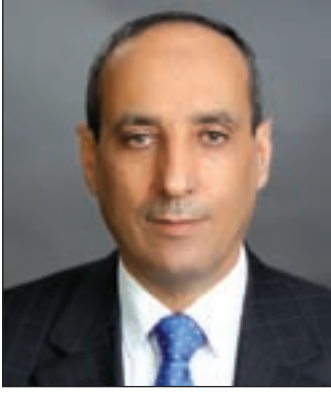
رسالتنا

الالتزام بتعميق مبادئ الاقتصاد الإسلامي من خلال التعامل مع الجميع وفق أحكام الشريعة الإسلامية الفراء.

أهدافنا الإستراتيجية

- تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للمتعاملين وفق أحكام الشريعة الإسلامية الفراء بما يضمن تحقيق أفضل العوائد للمساهمين والمستثمرين على أساس يتسم بالثبات والاستمرار.
- تقديم خدمات مالية إسلامية بأحدث الوسائل التكنولوجية إستجابة لمتطلبات التطور والإبداع والمنافسة.
- تنمية الموارد البشرية في الشركة وإستخدام أحدث التقنيات المتاحة وتطبيق أرقى المعايير المهنية.

صفحة	المحتويات
7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة الرئيس التنفيذي
11	تقرير مجلس الإدارة
35	دليل الحاكمية المؤسسية للشركة
49	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
52	القوائم المالية والإيضاحات حولها
88	جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرحب بكم أجمل ترحيب ويسعدني أن أقدم لكم باسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي الثاني عن نتائج أعمال الشركة وإنجازاتها، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31.

حضرات السادة المساهمين الكرام

لقد شهد العام 2010 استمراراً لتداعيات الأزمة المالية العالمية، فلا يزال العالم يعاني من أعبائها وتبعاتها السلبية والتي تعصف منذ ما يزيد عن عامين بمختلف الاقتصاديات العالمية، وانتقلت إلى معظم دول العالم، واستمرت دائرة الأزمة بالتوسع والانتشار لتزيد من الخسائر المترتبة على كل من الدول والمؤسسات وتهدد بالمزيد من الفقر والبطالة.

وكجزء من هذا العالم، فقد شهد الاقتصاد الأردني في 2010 عاماً صعباً آخر، وتأثر الاقتصاد الأردني بانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية كغيره من الاقتصاديات في العالم، ولعل من أهم الآثار السلبية هو تباطؤ معدلات النمو وتدني القوة الشرائية وتراجع بورصة عمان بشكل غير مسبوق، وضعف حركة التجارة وتقلص الاستثمار، والتي أثرت جميعها على قطاعات عملاء شركة الإسراء وأثرت على التدفقات النقدية لبعض هؤلاء العملاء، وضمن سياسة شركة الإسراء المتحفظة فقد قرر مجلس إدارة الشركة أخذ مخصصات إضافية لقاء محفظة التمويل، وذلك بهدف الحفاظ على جودة هذه المحفظة والتحوط لأي ظروف أو تغيرات اقتصادية غير مواتية قد تحدث مستقبلاً، وستسهم هذه الخطوة في الحفاظ على هيكلية سليمة بشكل ينسجم وأفضل الممارسات في هذا المجال ويتفق ومبادئ الرصانة التمويلية. وتمثل هذه الخطوة السبب الرئيسي في إظهار الخسارة لهذا العام.

هذا وأود أن أطمئن المساهمين، أننا قمنا باستمرار المتابعة الحثيثة لأهم الحسابات والتي أثمرت عن تعزيز الضمانات وتسديد جزء معقول من الالتزامات، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على موجودات الشركة وتظهر آثاره في البيانات المالية للعام 2011 بإذن الله تعالى.

وفي الوقت الذي نتعاطى فيه بكل اجتهاد ومثابرة مع كل المتغيرات والصعوبات التي نواجهها، ونحرص على إدارة أعمالنا بالشكل الأفضل ضمن هذه المعطيات وبما يحمي مصالح المساهمين، لنود أن نجدد العهد الذي قطعناه على أنفسنا بأن نواصل العمل على تحقيق أفضل النتائج بما يعمل على تعظيم المكاسب وكسب ثقتكم.

وأخيراً، فإني أتوجه بالشكر الجزيل إلى مساهميننا الكرام كافة، وعملائنا المخلصين على ثقتهم الدائمة، وإلى الزملاء أعضاء مجلس الإدارة على ما قدموه من جهد، كما وأتقدم بخالص التقدير إلى جميع الموظفين عما بذلوه من جهد صادق وعمل دؤوب، مؤكداً للجميع حرصنا الدائم على تحقيق أفضل النتائج والإنجازات.

أ. محمد طه القسيم الحراحشة

رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرات السادة المساهمين الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من التحديات تنبعث في كثير من الأحيان فرص النجاح

من الواضح أن الأزمة المالية العالمية شكلت حدثاً ومنعطفاً مهماً وخطيراً في حياة البشرية المعاصرة . ذلك أنها تتعلق بتصميم النظام المالي والنقدي والذي سيشكل القلب النابض والرئة التي يتنفس بها النظام الرأسمالي المهيمن عالمياً ، والذي أدى في العقود الأخيرة إلى ظهور أزمات عديدة متتالية ، إذ لا تكاد تمر سنتان أو ثلاث إلا ونواجه أزمة من نوع جديد .

لقد دفعت الأزمة المالية إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية بالنسبة للمعايير والقواعد المالية والمصرفية سواء المحلية أو الدولية .

وقامت العديد من الهيئات الرسمية وبخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة مكامن الخلل ، وإقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية وجعلها أقل عرضة للأزمات .

لقد بدى جلياً أن هذه الأزمة هي أزمة مبادئ وأزمة هياكل ، وعلى المؤسسات المالية بمختلف أشكالها وأحجامها أن تجدد وتصحح نفسها وعليها أن تنتقل من شكلها النقدي المتفرد إلى شكلها الاجتماعي والاقتصادي.

الدور الجديد

أمام هذه التطورات ، فقد مر القطاع المالي والمصرفي العربي في متطلبات متشعبة وكثيرة ، وقد حط أخيراً بسلام ونفض عنه غبار كل الأزمات التي تفاوتت تأثيراتها بين منطقة وأخرى .

غير أن هذه المرحلة شكلت إنذاراً بالغ القوة ، للقطاعات المالية والمصرفية التي خرجت بأقل قدر من الخسائر ، وسلطت الضوء على الفرص التي تبرز أمام المؤسسات المالية العربية للاضطلاع بدور جديد لها سيقوم على فاعلية أكبر في استقطاب الموارد المالية العربية وإدارتها وتوظيفها في الاقتصاديات العربية ، وإبراز الفرص الاستثمارية والعمل على توجيهها نحو الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي .

ونحن في الإسراء ، لا نحاول فقط أن نتأقلم مع الظروف الجديدة ، بل نعمل بجدية للتعرف على الفرص الكامنة فيها من أجل النجاح والسير إلى الأمام .

د. فؤاد محمد أحمد محيسن

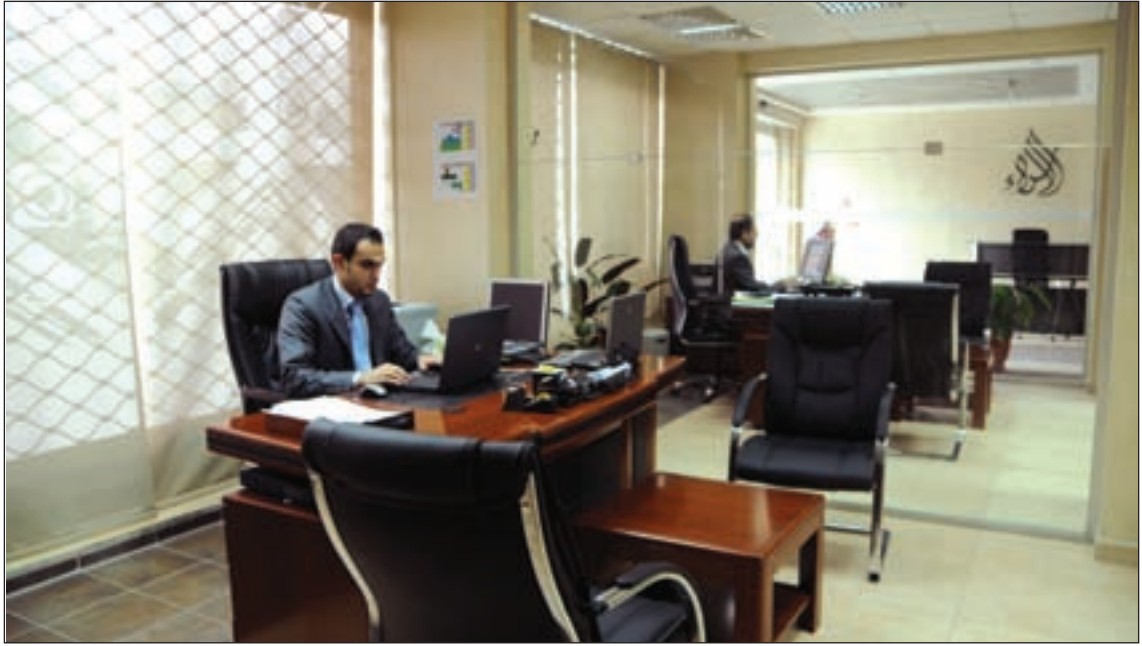
الرئيس التنفيذي

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة شركة الإسراء للإستثمار والتمويل الإسلامي أن يرحب بكم في إجتماع الهيئة العامة العادي الثاني ويقدم لحضراتكم تقريره السنوي الثاني والقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2010. علما بأن مجلس الادارة كان قد عقد ستة إجتماعات خلال السنة المالية 2010.

تأسست شركة الإسراء للإستثمار و التمويل الإسلامي كشركة مساهمة عامة محدودة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 و سجلت لدى سجل الشركات تحت رقم (451) بتاريخ 20 / 4 / 2008.

وإستنادا لقانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 و تطبيقا للمادة 4 من تعليمات الإفصاح وإسترشادا بدليل إعداد التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة نورد ما يلي:



المقر الرئيسي للشركة

أ- أنشطة الشركة الرئيسية

يتمثل نشاط الشركة الرئيسي بالقيام بأعمال الاستثمار و التمويل للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين منفردة أو بالاشتراك أو بالتحالف مع الغير وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك التمويل المباشر للسلع الاستهلاكية والمعمرة، وتمويل تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وتمويل إنشاء المشاريع الخاصة والعامة، وإدارة الممتلكات والعقارات بما في ذلك القيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات، والقوامة والتصفية مقابل حصص أو نسب من عوائد تلك الممتلكات أو العقارات، وإستثمار وتوظيف أموال الشركة الفائضة من خلال التعامل بالأسواق المالية وأسواق السلع وشركات التمويل، والإيداع لدى البنوك وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإنشاء المحافظ وصناديق الاستثمار والتمويل والأدوات المالية و الاستثمارية وإدارتها لصالح الغير داخل المملكة، وإصدار وإدارة سندات المقارضة والصكوك والأدوات الإسلامية الأخرى وتقديم الاستشارات المالية والاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتسويق وإدارة وإنتاج بطاقات نظم الدفع الالكترونية و البطاقات الذكية، وبشكل عام ممارسة كافة الأعمال اللازمة لتحقيق غاياتها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء والقانون والأنظمة المرعية.

ب- أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها

تقع إدارة الشركة في عمان - شارع المدينة المنورة - مجمع محمد طه الحراشة التجاري

ص.ب 4544 تلاع العلي 11953 - الاردن

هاتف: 00962 6 5527584

فاكس: 00962 6 5521694

البريد الالكتروني: info@israa.com.jo

ويبلغ عدد موظفي الشركة (10) موظفين.

كما انه لا يوجد للشركة أي فروع داخل المملكة أو خارجها.

ج- حجم الاستثمار الرأسمالي للشركة

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 مبلغ 1.504.809 دينار مقسمة على النحو التالي:

- إستثمارات في شركات حليفة بمبلغ 750.000 دينار
- إستثمارات في موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 683.777 دينار
- شراء موجودات ثابتة بمبلغ 71.032 دينار

2

الشركات التابعة والحليفة للشركة

لا يوجد شركات تابعة للشركة.

أما الشركات الحليفة فهي كما يلي:

- الشركة الاردنية السعودية الاماراتية للاستثمارات المالية.

وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، تعمل في مجال شراء وبيع الاوراق المالية والتداول بها في المملكة الاردنية

الهاشمية ويبلغ رأسمالها المدفوع 3 ملايين دينار ونسبة ملكية شركة الاسراء فيها 25 % وعنوانها:

عمان - شارع المدينة المنورة - مجمع محمد طه الحراشة التجاري

ص.ب 930479 عمان 11193 - الاردن

هاتف: 00962 6 5562233

فاكس: 00962 6 5562234

البريد الالكتروني: jesco__87@hotmail.com

ويبلغ عدد موظفي الشركة (6) موظفين.

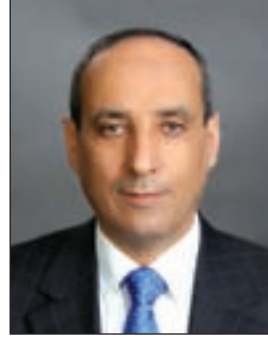
كما انه لا يوجد للشركة أي فروع داخل المملكة أو خارجها.

أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا في الشركة

أ- أعضاء مجلس الإدارة

رئيس المجلس

- الأستاذ محمد طه القسيم الحراحشة
 - تاريخ العضوية: 2008/8/1
 - تاريخ الميلاد: 1957/4/1
 - بكالوريوس آداب - الجامعة الأردنية 1978
 - رئيس هيئة المديرين في الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية.
 - رئيس هيئة المديرين في الشركة الإنمائية للتعليم والاستثمار.
 - رئيس هيئة المديرين في شركة التقنية لخرائط المعادن .
 - عضو مجلس إدارة صندوق الزكاة الأردني.



نائب رئيس المجلس

- الدكتور محمد فايز أحمد جبر
 - تاريخ العضوية: 2008/8/1
 - تاريخ الميلاد: 1960/3/14
 - دكتوراه إقتصاد وإدارة أعمال - إيرلندا 2007
 - رئيس مجموعة الفايز العالمية - الإمارات.
 - صاحب شركة الفايز للاستائر والديكور - الإمارات .
 - رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني 2001 - لغاية الآن.



الأعضاء

- الدكتور فؤاد محمد أحمد محسن
 - تاريخ العضوية: 2008/8/1
 - تاريخ الميلاد: 1962/12/21
 - دكتوراه مصارف إسلامية - الأكاديمية العربية 2006
 - نائب مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي 1998-2007.
 - عدة مناصب تنفيذية وإدارية في البنك العربي 1988-1998.
 - عضو هيئة المديرين في الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للاستثمارات المالية.



المهندس محمد إسماعيل محمد عطية

- تاريخ العضوية 2008/8/1
- تاريخ الميلاد 1946/12/21
- ماجستير إدارة أعمال - جامعة عدن 1998
- بكالوريوس هندسة - جامعة القاهرة 1969
- مدير عام لعدد من الشركات الهندسية والمقاولات وأنظمة المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة.



الدكتور جمعة محمود مصطفى عباد ممثلاً عن جامعة آل البيت

- تاريخ العضوية: 2008/8/1
- تاريخ الميلاد: 1965/8/10
- دكتوراه تمويل - جامعة عمان العربية 2003
- أستاذ مشارك في جامعة آل البيت 2004 - لغاية الآن.
- أستاذ مشارك في جامعة اليرموك 1994 - 2004.
- بنك القاهرة عمان 1993 - 1994.



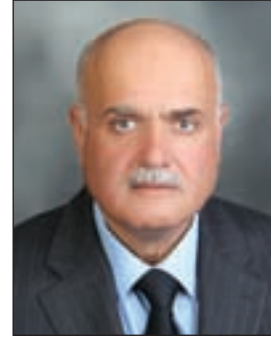
المهندس محمد أحمد محمد نوفل ممثلاً عن صندوق التقاعد لأعضاء نقابة

- المهندسين لغاية 2010/5/30
- تاريخ العضوية: 2008/8/1
- تاريخ الميلاد: 1962/12/2
- بكالوريوس هندسة كهربائية - الولايات المتحدة الأمريكية 1986
- مدير صندوق التقاعد في نقابة المهندسين 1993 - لغاية الآن .
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مبنى إتحاد صناديق تقاعد النقابات المهنية.



المهندس نامق سليم نامق مرقه ممثلا عن صندوق التقاعد لأعضاء نقابة
المهندسين إعتبارا من 2010/5/31

- تاريخ العضوية: 2010/5/31
- تاريخ الميلاد: 1956/7/2
- بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة الأسكندرية / مصر 1982
- مستشار مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
- عضو مجلس إدارة شركة ضاحية طبربور للإسكان.
- عضو لجنة إدارة صندوق التقاعد لنقابة المهندسين الاردنيين.
- عضو مجلس نقابة المهندسين - رئيس شعبة الهندسة المدنية.



السيد أسامة وجيه محمود عساف ممثلا عن شركة الأردن الأولى للاستثمار
لغاية 2010/5/23

- تاريخ العضوية : 2009/4/8
- تاريخ الميلاد : 1972/12/5
- بكالوريوس إدارة الأعمال و المحاسبة - جامعة مؤتة 1994
- مدير استثمار لدى دائرة تمويل الشركات و الخدمات الاستثمارية -
- شركة بيت الاستثمار العالمي - الاردن 2006 - ولغاية الان.
- عدة مناصب إدارية وتنفيذية في شركة بيت المال للإدخار والاستثمار
- وبنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك فلسطين التجاري .
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية.



السيد نبيل سمير علي مكاحلة ممثلا عن شركة الأردن الأولى للاستثمار
إعتبارا من 2010/5/31

- تاريخ العضوية : 2010/5/31
- تاريخ الميلاد : 1970/4/1
- ماجستير ادارة اعمال - كلية كليبر للدراسات العليا في الادارة 2006
- بكالوريوس محاسبة - جامعة اليرموك 1992
- CPA 1996
- مدير الاستثمار والتمويل في شركة وامار العالمية 2009 - ولغاية الان.
- الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة اموال للاستثمار 2007 - 2008.
- الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة التأمين الاسترلينية 2003 - 2007.
- مدير مالي في شركة خدمات التأمين الغربية الاسترلينية 1999 - 2003.
- مدير حسابات المجموعة المتحدة للتأمين 1995 - 1999.
- مدقق حسابات مجموعة TELG 1992-1995.
- عضو مجلس ادارة شركة الاردن الاولى للاستثمار.



مدققو الحسابات

السادة / ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) - الاردن

المستشارون القانونيون

البتراء للقانون والملكية الفكرية

الاستاذ فاروق عبد الرؤوف المهدي

المستشارون الضريبيون

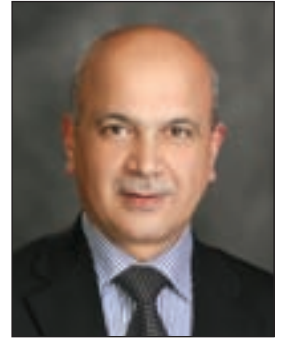
المؤسسة الرقمية لتدقيق الحسابات

ب - أشخاص الإدارة العليا للشركة

- الدكتور فؤاد محمد أحمد محيسن
- الرئيس التنفيذي للشركة منذ 2008/8/1
- تاريخ الميلاد 1962/12/21
- دكتوراه مصارف إسلامية - الاكاديمية العربية 2006
- نائب مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي 2007-1998
- عدة مناصب تنفيذية وإدارية في البنك العربي 1998-1988



- السيد خالد إبراهيم مصطفى الشيخ
- رئيس قطاع الأعمال في الشركة منذ 2008/8/17
- تاريخ الميلاد 1962/11/25
- بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك 1985
- البنك العربي الإسلامي الدولي - مدير فرع الوحدات 2008-1998
- البنك العربي - رئيس قسم الإعتمادات 1998-1989
- بنك الإسكان - الدائرة الخارجية 1989-1988



- السيد عبد السلام حسين فخري الهنداوي
- رئيس قطاع الدعم في الشركة منذ 2008/8/1 - أمين سر مجلس الادارة
- تاريخ الميلاد 1964/12/13
- ماجستير مالية و بنوك - الجامعة الاردنية 2007
- بكالوريوس محاسبة - جامعة اليرموك 1986
- البنك العربي الإسلامي الدولي - مدير دائرة الخدمات التجارية 2008 - 1998
- البنك العربي - رئيس قسم الإعتمادات 1998-1988



السيد علاء الدين محمد زهير الخياط

- المدير المالي والإداري للشركة منذ 2008/10/1
- تاريخ الميلاد 1971/11/24
- ماجستير إدارة مالية - الأكاديمية العربية 2008
- بكالوريوس محاسبة - جامعة عمان الأهلية 2005
- دبلوم علوم مالية ومصرفية إسلامية - معهد الدراسات المصرفية 2003
- مشرف مالي - البنك العربي الإسلامي الدولي 2008-1997
- مدقق داخلي - بنك عمان للاستثمار 1997-1995
- محاسب رئيسي - وكالة جايدنج ستار للسياحة والسفر 1995-1993



السيد نبيل محمد عبد الرحمن مزق

- مدير الإئتمان في الشركة منذ 2008/8/1
- تاريخ الميلاد 1963/3/14
- بكالوريوس محاسبة - الجامعة الاردنية 1989
- البنك التجاري الدولي - دبي / مدير مراجعة إئتمان 2008 - 2002
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - مسؤول ائتمان رئيسي 2002 - 1989



السيد هيثم محمد يوسف الرمحي

- مدير التدقيق الداخلي والشرعي في الشركة منذ 2008/10/1
- تاريخ الميلاد 1948/6/15
- بكالوريوس محاسبة - جامعة بيروت العربية 1972
- إدارة مشاريع خاصة لشركات آل همام في المملكة العربية السعودية 2008-2006
- مديرمالي وإداري لشركة آل همام للإنشاء والصيانة 2006-1998
- مديرعام لشركة الرمحي للإستيراد والتصدير 1997-1994
- مديرمالي لشركة زياد صلاح للمقاولات 1993-1992
- مديرمالي وإداري لشركة هادي حيدر وإخوانه 1992-1982
- مدقق حسابات لدى مكتب طلال أبو غزالة وشركاه 1982-1979
- مديرتدقيق داخلي لشركة البناءون العرب 1979-1976
- مدقق حسابات لدى مكتب إبراهيم قبعة 1976-1973
- مدقق حسابات لدى مكتب إبراهيم حداد 1973-1972





قطاع الأعمال



قطاع الدعم



ورشة تدريبية للموظفين

أسماء كبار مالكي الأسهم و عدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة

فيما يلي أسماء كبار المساهمين الذين يمتلكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما بتاريخ 2010/12/31:

الرقم	اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2010/12/31	النسبة	عدد الأسهم كما في 2009/12/31	النسبة
1	شركة جمعية أبو ظبي التعاونية	2.000.000	%10	2.000.000	%10
2	شركة الأردن الأولى للاستثمار	2.000.000	%10	2.000.000	%10
3	جامعة آل البيت	1.500.000	%7.5	1.500.000	%7.5
4	شركة البنك الإسلامي الفلسطيني للتنمية والتمويل	1.000.000	%5	1.000.000	%5
5	شركة دار التمويل	1.000.000	%5	1.000.000	%5
6	بنك التضامن الإسلامي الدولي	1.000.000	%5	1.000.000	%5
7	شركة إيتقان العقارية	1.000.000	%5	1.000.000	%5
8	محمد طه القسيم الحراحشة	347.609	%1.74	1.171.988	%5.86
9	إيمان إبراهيم محمد السهموري	50.000	%0.25	1.023.044	%5.11

الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها

تتنافس الشركة مع الشركات المحلية المماثلة لها في طبيعة النشاط على الرغم من محدودية تلك الشركات عن طريق تقديم خدمات مصرفية إسلامية بأحدث الوسائل التكنولوجية المتاحة. وتركز الشركة حالياً على السوق المحلي وبخاصة فئة التجار. كما أن لديها خطة طموحة للوصول إلى السوق الخارجي مستقبلاً.

حصة الشركة من إجمالي السوق المحلي مقارنة مع الشركات المحلية المماثلة لها في طبيعة النشاط.

- استطاعت الشركة الاستحواذ على حصة في السوق المحلي على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب، حيث بلغ حجم التمويلات لديها مبلغ 16.625.736 دينار وهو ما يمثل 23% من إجمالي تمويلات القطاع. كما بلغ حجم موجودات الشركة مبلغ 20.225.149 دينار وهو ما يمثل 19% من إجمالي موجودات القطاع.

درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محليا وخارجيا

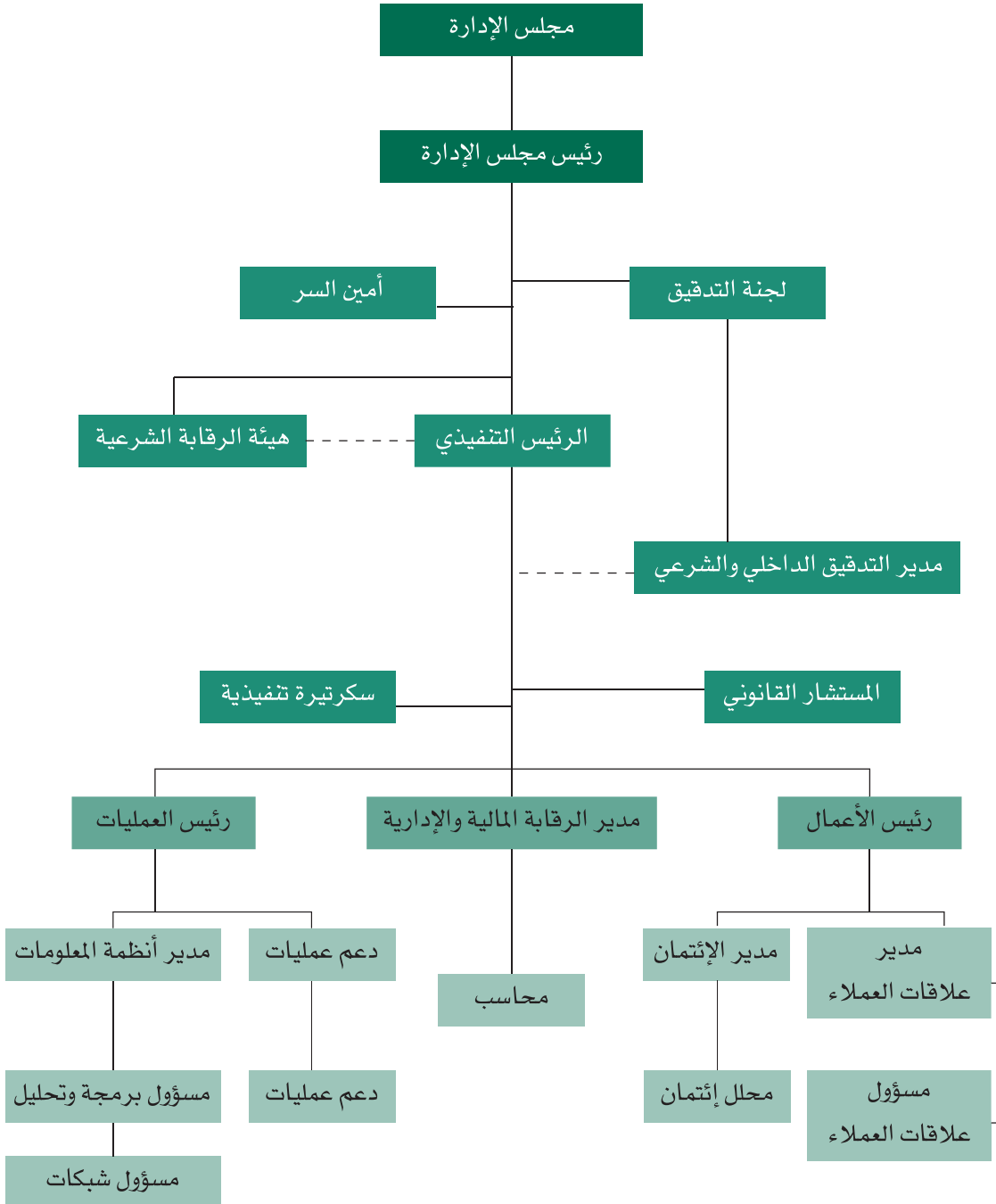
- إن محفظة التمويل لدى الشركة موزعة ولا تعتمد الشركة على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محليا وخارجيا.

الحماية الحكومية أو الامتيازات التي تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية

- لا توجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها و لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على الشركة.



ب - عدد موظفي الشركة وفئات مؤهلاتهم

المؤهل العلمي	عدد موظفي الشركة
دكتوراه	1
ماجستير	2
دبلوم عالي	-
بكالوريوس	5
دبلوم متوسط	-
ثانوية عامة	1
دون الثانوية العامة	1
المجموع	10

ج - برامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة

الرقم	اسم الدورة	عدد الموظفين
1	ندوة متخصصة بعنوان الصكوك و تطبيقاتها المعاصرة في المؤسسات المالية والإسلامية	2
2	دورة بعنوان الرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية والإسلامية	1
3	مؤتمر بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي	1
4	مؤتمر بعنوان أزمة السيولة العالمية	1
5	المشاركة في مؤتمر إتحاد المصارف الإسلامية - بيروت / لبنان	2
6	Microsoft Certified IT Professional	1
7	البرنامج التدريبي الشامل للموظفين	1

10

المخاطر التي تتعرض لها الشركة

- لا يوجد مخاطر من الممكن أن تتعرض الشركة لها خلال السنة المالية اللاحقة ولها تأثير مادي عليها.

الانجازات التي حققتها الشركة خلال السنة المالية

1. التوسع في أنشطة وخدمات التمويل المقدمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال تمويل العديد من المشاريع الواعدة واستقطاب عملاء جدد للشركة من مختلف قطاعات الأعمال.
2. المحافظة على بعض الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمار في شركات حليفة واعدة.
3. قامت الشركة خلال عام 2010 بتطبيق أنظمة معلومات وبرامج تلبي جميع احتياجات ومتطلبات دوائر وأقسام الشركة بالإضافة إلى مواكبة التطور التقني الذي يساهم في تقديم خدمة مميزة لعملاء الشركة.
4. تم تنفيذ دورات تدريبية متعددة الأغراض بهدف صقل وتعزيز القدرات الوظيفية والإنتاجية لدى الموظفين.
5. قامت الشركة بالمشاركة الإيجابية والفعالة في عدد من اللقاءات و المؤتمرات المحلية والخارجية وتقديم أوراق عمل في بعضها بهدف الإطلاع وتبادل الخبرات بالإضافة إلى التعريف بأنشطة الشركة.

- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي**
- لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي.

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية منذ تأسيس الشركة *

البيان	كما في 31 كانون الأول 2010 (بالدينار الأردني)	كما في 31 كانون الأول 2009 (بالدينار الأردني)
(الخسائر) الأرباح الصافية قبل الضريبة	(3.137.446)	622.285
(الخسائر) الأرباح الصافية بعد الضريبة	(2.690.823)	511.319
الأرباح الموزعة	-	-
صافي حقوق المساهمين	17.688.734	20.357.156
سعر السهم	0.810	1.010

* السلسلة الزمنية لمدة عامين فقط وذلك لأن السنة المالية الأولى للشركة هي 2009.

تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية

بنود قائمة المركز المالي

- بلغ إجمالي موجودات الشركة مبلغ 20.225.149 دينار وبنسبة إنخفاض 9% عن مجموعها في 2009/12/31، وتتكون معظمها من ذمم بيوع مؤجلة و تمويلات بمبلغ 16.625.736 دينار ومحفظة أسهم بمبلغ 1.115.532 دينار.
- بلغ مجموع حقوق المساهمين مبلغ 17.688.734 دينار وبنسبة إنخفاض 15% عن مجموعها في 2009/12/31.

بنود قائمة الدخل

- كان من المفترض أن تحقق الشركة ربح من نشاطها التشغيلي حوالي 587.000 دينار، إلا أنه قد تم تكوين مخصص تدني إضافي في ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات بمبلغ 1.860.930 دينار وتم إثبات خسارة إعادة تقييم لموجوداتها المالية المتوفرة للبيع بمبلغ 33.868 دينار بالإضافة إلى إثبات خسائر بيع معظم محفظتها الإستثمارية والتي تم بيعها بيع آجل لأحد العملاء، حيث بلغت قيمة تلك الخسائر مبلغ 2.010.470 دينار، إلا أنه ونتيجة عملية البيع الآجل تلك فقد تم إثبات إيرادات مؤجلة بنفس قيمة الخسارة، وسوف يتم الاعتراف تدريجياً بتلك الإيرادات خلال فترة سداد البيع الآجل.

أهم المؤشرات والنسب المالية :

يظهر الجدول التالي أهم المؤشرات والنسب المالية للشركة كما في 2010/12/31 و 2009/12/31:

2009/12/31	2010/12/31	البيان
%2.6	(%13.5)	حصة السهم من (الخسارة) الربح للفترة (عائد السهم)
%2.5	(%16.6)	العائد إلى القيمة السوقية
1.018	0.884	القيمة الدفترية للسهم
0.992	0.916	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية
%2.3	(%12.7)	العائد على الموجودات
%2.5	(%14.1)	العائد على حقوق المساهمين
%2.6	(%13.4)	العائد على رأس المال المدفوع

15

التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل

تسعى إدارة الشركة الى تحقيق رؤيتها المستقبلية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق أهداف المساهمين من خلال زيادة العائد على حقوق الملكية وتحسين المركز المالي للشركة.
2. إعادة تنظيم وترتيب إستثمارات الشركة من خلال المحافظة على الاستثمارات الحيوية في الشركة وبيع بعض الإستثمارات .
3. تنمية المحفظة التمويلية للشركة لتحقيق أكبر قدر من العوائد.
4. البحث عن فرص إستثمارية جديدة ذات عائد جيد وبأقل المخاطر الممكنة.
5. الاستمرار في التوسع في برامج التمويل للتجار والمهنيين والحرفيين والصناعات الصغيرة للمساعدة في إيجاد فرص عمل جديدة.
6. متابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية عن كثب وكذلك الخطط والإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع كافة الظروف الاقتصادية من أجل تطوير وتحديث خطط عمل الشركة بما يتلاءم مع الأوضاع التي تمر بها الأسواق.
7. تطوير وتحديث نظم الشركة الإلكترونية والاستخدام الفاعل للتقنيات الحديثة للإرتقاء بالخدمات المقدمة. كما وأن الشركة تعمل حالياً على إنشاء الموقع الإلكتروني للشركة الذي سوف يتم من خلاله التعرف على نشاطات الشركة والخدمات التي تقدمها لمختلف قطاعات الأعمال.
8. تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية للشركة.
9. ستقوم الشركة بتأهيل كادرها الوظيفي حسب المستجدات وبما يتوافق مع حاجات الشركة وغاياتها الجديدة وبما ينسجم مع خطة العمل للشركة في المرحلة القادمة وذلك بهدف تطوير الخبرات ورفع الكفاءات لرفع إنتاجية الشركة.

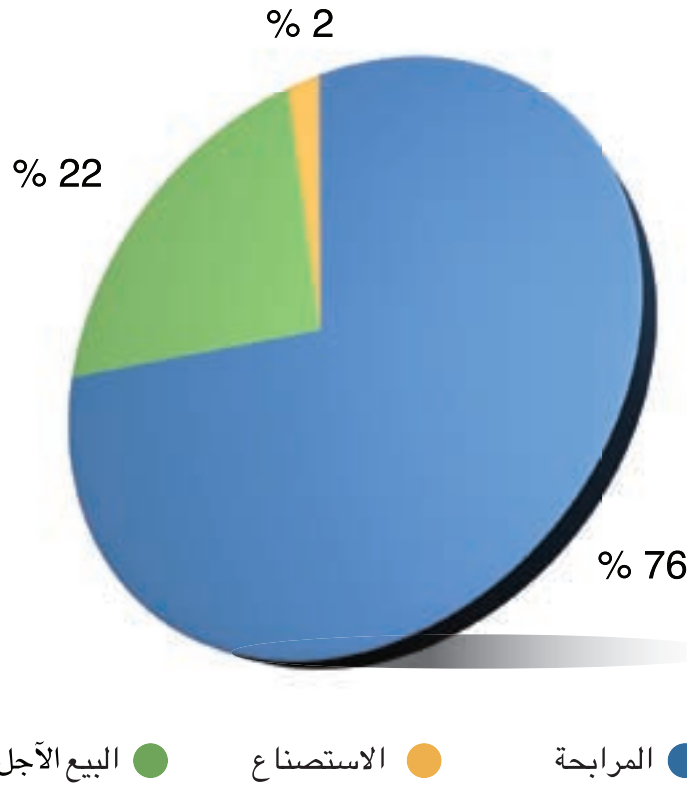
مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و / أو مستحقة له

بلغ مجموع ما دفعته الشركة لمكتب التدقيق خلال السنة المالية مبلغ 13.407 دينار.

محفظة تمويل الشركة

بلغ رصيد محفظة التمويل لدى الشركة كما هو بتاريخ 2010/12/31 مبلغ 16.625.736 دينار. ويبين الجدول التالي عناصر محفظة التمويل للعملاء كما هو بتاريخ 2010/12/31:

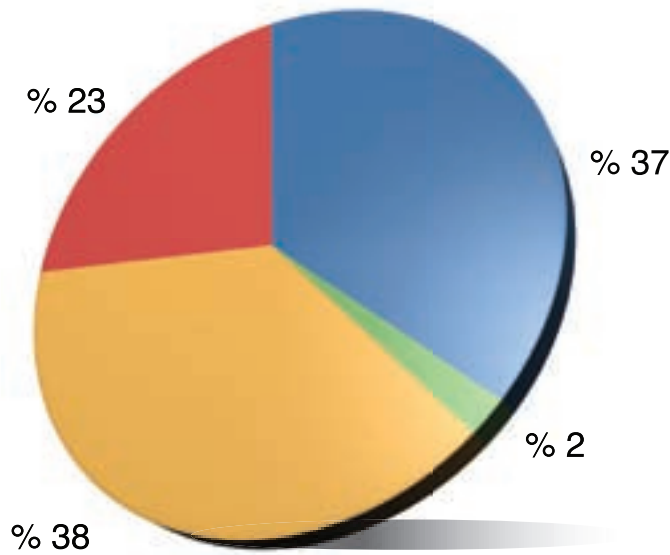
النسبة	2010/12/31	البند
%76	12.654.265	المربحة
%22	3.561.878	البيع الآجل
%2	409.593	الإستصناع
%100	16.625.736	الإجمالي



توزيع محفظة التمويل حسب نوع التمويل كما في 2010/12/31

وقد توزعت محفظة التمويل على القطاعات الاقتصادية التالية كما هو بتاريخ 2010/12/31:

النسبة	2010/12/31	البند
%37	6.168.151	القطاع المالي
%2	360.696	القطاع الصناعي
%38	6.282.552	القطاع التجاري
%23	3.814.337	قطاع الخدمات و القطاعات الاخرى
%100	16.625.736	الاجمالي

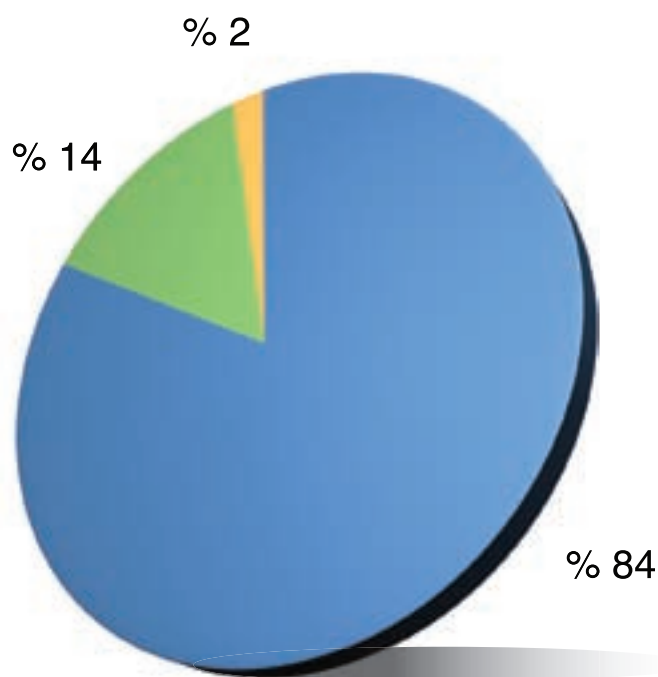


القطاع المالي ● القطاع التجاري ● قطاع الخدمات و القطاعات الاخرى ● القطاع الصناعي ●

توزيع محفظة التمويل على القطاعات الاقتصادية المختلفة كما في 2010/12/31

وقد حققت الشركة إيرادات على محفظة التمويل للعملاء للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 مبلغ 1.489.602 دينار و توزعت كما يلي:

النسبة	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	البند
%84	1.249.984	إيرادات تمويل المراجعة
%14	206.104	إيرادات البيع الآجل
%2	33.514	إيرادات تمويل الاستصناع
%100	1.489.602	الاجمالي



● إيرادات تمويل المراجعة ● إيرادات تمويل الاستصناع ● إيرادات البيع الآجل

توزيع إيرادات محفظة التمويل كما في 2010/12/31

أ- عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم

بلغ عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم كما يلي:

الرقم	الإسم	المنصب	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم في 2010/12/31	عدد الأسهم في 2009/12/31
1	محمد طه الحراشنة سامية سعيد ضيازادة	رئيس مجلس الإدارة -	أردنية أردنية	- زوجة	347.609 50.000	1.171.988 58.800
2	د. محمد فايز جبر	نائب رئيس مجلس الإدارة	فلسطينية	-	519.008	505.000
3	د. فؤاد محمد محيسن أمانى عايش الخطيب	عضو مجلس الإدارة -	أردنية أردنية	- زوجة	159.798 73.880	118.357 5.000
4	جامعة آل البيت يمثلها د. جمعة محمود عباد	- عضو مجلس الإدارة	أردنية أردنية	- -	1.500.000 -	1.500.000 -
5	صندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين يمثلها م. نامق سليم مرقه	- عضو مجلس الإدارة	أردنية أردنية	- -	364.925 -	322.146 -
6	المهندس محمد اسماعيل عطية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	-	350.000	350.000
7	شركة الأردن الاولى للاستثمار يمثلها نبيل سمير مكاحلة	- عضو مجلس الإدارة	أردنية أردنية	- -	2.000.000 -	2.000.000 -

لا توجد مساهمات في شركات مسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم

ب- عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

بلغ عدد الأسهم المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم كما يلي:

الرقم	الإسم	المنصب	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم في 2010/12/31	عدد الأسهم في 2009/12/31
1	د. فؤاد محمد محيسن أمانى عايش الخطيب	رئيس تنفيذي -	أردنية أردنية	- زوجة	159.798 73.880	118.357 5.000
2	خالد ابراهيم الشيخ	رئيس قطاع الأعمال	أردنية	-	-	-
3	عبد السلام حسين الهنداوي	رئيس قطاع الدعم	أردنية	-	3.630	2.000
4	علاء الدين محمد زهير الخياط	المدير المالي والإداري	أردنية	-	-	-
5	نبيل محمد مزق	مدير الإئتمان	أردنية	-	-	-
6	هيثم محمد الرمحي تغريد جعفر المغربي	مدير التدقيق الداخلي والشرعي -	أردنية أردنية	- زوجة	150 150	- -

لا توجد مساهمات في شركات مسيطرة عليها من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

أ- المزايا و المكافآت الي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31

الرقم	الإسم	المنصب	رواتب	بدل تنقلات (داخل المملكة)	مكافأة العضوية	نفقات السفر (خارج المملكة)	الإجمالي
1	محمد طه الحراحشة	رئيس مجلس الإدارة	-	6.000	120	-	6.120
2	د. محمد فايز جبر	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	6.000	120	-	6.120
3	د. فؤاد محمد محيسن	عضو مجلس إدارة	90.000	6.000	120	1.542	97.662
4	د. جمعة محمود عباد	عضو مجلس إدارة	-	6.000	120	-	6.120
5	م. محمد إسماعيل عطية	عضو مجلس إدارة	-	6.000	120	-	6.120
6	نبيل سمير مكاحلة	عضو مجلس إدارة	-	3.500	60	-	3.560
7	م. نامق سليم مرقعة	عضو مجلس إدارة	-	3.500	60	-	3.560
8	م. محمد أحمد نوفل	عضو مجلس إدارة	-	2.500	60	-	2.560
9	أسامة وجيه عساف	عضو مجلس إدارة	-	2.403	60	-	2.463

المزايا الفنية: تم تخصيص سيارة من قبل الشركة لاستخدام رئيس مجلس الإدارة.

ب - المزايا و المكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا للسنة المالية المنتهية في
2010/12/31

الرقم	الإسم	المنصب	رواتب ومكافآت	بدل تنقلات (داخل المملكة)	نفقات السفر (خارج المملكة)	الاجمالي
1	د. فؤاد محمد محيسن	رئيس تنفيذي	90.120	6.000	1.542	97.662
2	خالد ابراهيم الشيخ	رئيس قطاع الأعمال	41.750	-	50	41.800
3	عبد السلام حسين الهنداوي	رئيس قطاع الدعم	42.250	-	1.450	43.700
4	علاء الدين محمد زهير الخياط	المدير المالي والإداري	21.487	-	670	22.157
5	نبيل محمد مزق	مدير الإئتمان	32.700	-	-	32.700
6	هيثم محمد الرمحي	مدير التدقيق الداخلي والشرعي	11.900	-	-	11.900

المزايا الفنية: تم تخصيص سيارة من قبل الشركة لاستخدام الرئيس التنفيذي للشركة.

التبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية

الرقم	إسم الجهة المتبرع لها	المبلغ
1	جامعة العلوم الإسلامية العالمية / رسوم ساعات دراسية لطلاب	650
2	الجامعة الأردنية / رسوم ساعات دراسية لطلاب	100
3	جامعة الحسين بن طلال / رسوم ساعات دراسية لطلاب	375
4	كلية القدس / رسوم ساعات دراسية لطلاب	400
5	كلية المجتمع العربي / رسوم ساعات دراسية لطلاب	150
6	جامعة آل البيت / دعم مؤتمر صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي	1.000
7	نقابة المهندسين الأردنيين / المساهمة في دعم اللجنة العليا لإعمار غزة	2.000
8	جمعية نعلين الخيرية	50
9	رابطة أهالي الطفيلة	200
10	جامعة العلوم الإسلامية العالمية / مسابقة حفظ القرآن الكريم	400
11	أخرى	825
	المجموع	6.150

20

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم

لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدتها الشركة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم باستثناء مايلي:

قامت الشركة بالتعاقد مع رئيس مجلس الإدارة لإستئجار مكاتب المقر الرئيسي للشركة بمبلغ 76 ألف دينار سنويا ولمدة 5 سنوات، وقد تم تحديد بدل الإيجار بناء على قرار مجلس الإدارة ومن قبل جهة خارجية وهي الدائرة العقارية لدى نقابة المهندسين والتي قامت بدراسة الموقع والمواقع المشابهة.

21

مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

لا يوجد مساهمة للشركة في حماية البيئة.

غير أن الشركة ساهمت في خدمة المجتمع المحلي بعدة أشكال، حيث قامت خلال عام 2010 بدعم طلاب متميزين من مختلف الجامعات من أجل إكمال دراستهم الجامعية، كما دعمت عدة مؤتمرات ومسابقات محلية.

دليل الحاكمية المؤسسية للشركة

مقدمة :

يتمتع هذا الدليل بأهمية بالغة كونه يوفر الأساس لتعزيز الثقة في الشركة وأنشطتها المختلفة والسعي الدؤوب لتطوير عجلة الاقتصاد الوطني.

ان الشركة تعمل على تقديم خدماتها المالية المتميزة وتلتزم بتطويرها وتحسينها وابتكار خدمات جديدة تنسجم مع مبادئ الشريعة الاسلامية وتحقق مصالح ذوي العلاقة معها، لذا فقد ارتأت إدارة الشركة وضع هذا الدليل ليساعد على ضبط قواعد العمل وفق متطلبات هذا الدليل.

أولاً :

المبادئ الارشادية

1. الحرص على تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة مثل (المساهمين، عملاء الشركة، موظفي الشركة، السلطات الرقابية).
2. الشفافية والافصاح بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع الشركة وأدائها المالي.
3. المساواة في العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس الادارة وبين مجلس الادارة والجهات الاخرى ذات العلاقة.
4. المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

ثانياً :

مجلس الادارة

أولاً : تشكيل مجلس الإدارة

1. ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس.
2. ينتخب المجلس من بين أعضائه واحداً أو أكثر يكون له أو لهم حق التوقيع والتفويض بذلك عن الشركة إما مجتمعين أو منفردين أو كلاهما، وفي حدود الصلاحيات التي يفوضها المجلس له أو لهم.
3. إذا تمّ انتخاب أي شخص لعضوية المجلس وكان غائباً عند انتخابه، وجب عليه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه نتيجة الانتخاب، ويعتبر سكوته قبولاً منه للعضوية.
4. يقوم المجلس بتعيين أمين سر للمجلس، يتولى تنظيم اجتماعات المجلس وإعداد جداول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل خاص، وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل، على أن توقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا الاجتماع وتختتم كل صفحة بخاتم الشركة.
5. يشكل المجلس من بين أعضائه لجاناً ويحدد مهامها واختصاصاتها وصلاحياتها .

ثانياً : اجتماعات مجلس الإدارة

1. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات المجلس عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع.
2. ينوب نائب الرئيس عن الرئيس في حال غيابه.
3. يجتمع المجلس بدعوة خطية من الرئيس أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى الرئيس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع.
4. إذا لم يوجه الرئيس الدعوة خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فلأعضاء الذين قدموا الطلب دعوة المجلس للانعقاد.
5. تتم دعوة أعضاء المجلس بكتب صادرة عن الرئيس تبلغ لكل عضو إما باليد مقابل التوقيع أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني قبل خمسة أيام على الأكثر من موعد الاجتماع.
6. يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لاكتمال النصاب ولتكون قراراته قانونية، وإذا فقد النصاب أثناء انعقاد الجلسة وجب تعليقها وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل فقدان النصاب نافذة.
7. يعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مركز الشركة.
8. يرأس الرئيس جميع اجتماعات المجلس ويدير جلساته وعليه بالتعاون مع الإدارة العامة أن ينفذ مقررات المجلس ويتقيد بتوجيهاته.
9. لا يجوز اشتراك عضو المجلس ببحث أي مسألة يكون له فيها مصلحة شخصية.
10. ينظم لكل جلسة محضر يسجل في سجل خاص ويوقعه الرئيس والأعضاء الذين حضروا الجلسة، وعلى العضو المخالف أن يسجل مخالفته خطياً فوق توقيعه.
11. تصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
12. يجب أن يكون التصويت على قرارات المجلس شخصياً، يقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه، كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بأي طريقة غير مباشرة أخرى.
13. إذا اعترض أي عضو على أي قرار يصدره المجلس، فيجب إثبات هذا الاعتراض خطياً في محضر الاجتماع ويعتبر أي اعتراض غير مثبت خطياً في محضر الاجتماع كأن لم يكن.

ثالثاً: صلاحيات مجلس الإدارة

يتمتع المجلس بالصلاحيات التالية:

1. رسم استراتيجية إدارة أموال ومصادر أموال الشركة وتحديد أوجه نشاطاتها ووسائل استثمارها.
2. إقرار الهيكل التنظيمي الذي يظهر التسلسل الوظيفي للشركة ويحدد دوائرها وأقسامها، وكذلك تحديد الوصف الوظيفي للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام.
3. وضع لائحة الموارد البشرية التي تبين مسميات الوظائف وتصنيفاتها ودرجاتها ورواتبها وعلاواتها والزيادة السنوية للموظفين وإجازاتهم وطرق تعيينهم وإنهاء خدماتهم بما في ذلك واجباتهم ومسؤولياتهم.
4. القيام بجميع الأعمال التي تكفل سير الشركة وفقاً لغاياتها، بما في ذلك رهن عقارات الشركة وموجوداتها، وإصدار وطلب إصدار الكفالات والحصول على التسهيلات الائتمانية الأخرى اللازمة لأعمالها، وكذلك الاقتراض بما لا يتجاوز ضعف حقوق المساهمين.
5. تعيين الرئيس التنفيذي و/أو المدير العام، وتحديد رواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وأي امتيازات أخرى لأي منهم، كما يتم الحصول على موافقة المجلس عند تعيين بعض المدراء التنفيذيين مثل المدير المالي ومدير التدقيق الداخلي وكذلك إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.
6. إعادة طرح الأسهم غير المكتتب بها من رأسمال الشركة المصرح به حسب ما تقتضيه مصلحة الشركة، وبالقيمة التي يراها مناسبة سواء كانت هذه القيمة مساوية لقيمة السهم الاسمية أو أعلى أو أقل منها، على أن تصدر هذه الأسهم وفقاً لأحكام التشريعات المعمول بها.
7. فتح وإدارة وإغلاق الحسابات لدى البنوك والإيداع فيها والسحب منها، وإجراء التغييرات اللازمة عليها داخل المملكة وخارجها.
8. تفويض أي من أعضاء المجلس بصلاحيات التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين، وكذلك منحهم حق تفويض التوقيع لأي موظف بالشركة بالحدود والصلاحيات التي يحددها المجلس، كما له إلغاء تلك الصلاحيات وفق ما يراه مناسباً.
9. يعتبر رئيس المجلس رئيساً للشركة وممثلاً لها لدى الغير، وأمام جميع الجهات، كما يتولى تنفيذ قرارات المجلس بالتعاون مع الإدارة التنفيذية العليا في الشركة.
10. يقرر المجلس بدلات الانتقال والسفر وحضور الجلسات لأعضائه ويقترح للهيئة العامة منح المكافآت والتعويضات لأعضائه ولموظفي الشركة.
11. إصدار أنظمة داخلية خاصة للشركة تنظم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية وأي أمور أخرى وتعديل أي منها.

رابعاً : مسؤوليات مجلس الإدارة

1. يجوز للشركة ان تمنح تمويلاً - وفق الصيغ المعتمدة لديها شرعياً والمحددة ضمن الغايات الرئيسية في عقد التأسيس والنظام الاساسي - الى رئيس و / أو أحد أعضاء مجلس الادارة أو الى أصول أي منهم أو فروعهم أو زوجته بالشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين وبما يضمن حقوق الشركة شريطة ان لا تزيد قيمة التمويل عن 2% من راس مال الشركة للعضو الواحد و 10% لجميع الاعضاء .
2. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع إلى رئيس أو أحد أعضاء المجلس أو إلى أصول أي منهم أو فروعهم أو زوجته.
3. لا يجوز أن يكون لرئيس المجلس أو أحد أعضائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابها ، ويستثنى من ذلك المقاولات والتعهدات والمناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك في العروض على قدم المساواة شريطة أن يكون صاحب العرض الانسب وأن تكون موافقة المجلس على هذا العرض بأغلبية لا تقل عن ثلثي أعضاء المجلس.
4. على المجلس أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات لعرضها على الهيئة العامة :

 - الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنةً مع السنة المالية السابقة، مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.
 - التقرير السنوي لمجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

5. يقوم المجلس بنشر الميزانية العامة للشركة وحسابات أرباحها وخسائرها وخلاصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس ، وتقرير مدققي الحسابات في إحدى الصحف المحلية اليومية على الأقل، وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.
6. يعد المجلس كل ستة أشهر تقريراً يبين فيه المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقاً عليه من مدقق حسابات الشركة، ويتم تزويد مراقب الشركات بنسخة من هذا التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء تلك المدة.

خامساً : مهام مجلس الإدارة

يضع مجلس الإدارة نظام داخلي يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام المجلس بما في ذلك ما يلي:

1. وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها و تعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
2. وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام التشريعات النافذة.
4. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
5. وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
6. وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
7. وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
8. تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة.
9. اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.
10. مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.
11. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة ، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.
12. اعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
13. وضع سياسة تنظيم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.
14. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.

سادساً: اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة

لجنة الحاكمية المؤسسية

تشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية تتألف من رئيس المجلس ورئيس لجنة التدقيق وعضو آخر أو أكثر لتوجيه عملية اعداد وتحديث وتطبيق الدليل.

1. كما يشكل مجلس الإدارة اللجان الدائمة التالية:

- أ- لجنة التدقيق
- ب- لجنة الترشيحات والمكافآت
- ج- اللجنة التنفيذية
- د- لجنة إدارة المخاطر

2. للمجلس تشكيل لجان للقيام بمهام محددة ولمدة محددة من الوقت يتم تفويضها بصلاحيات ومسؤوليات من قبله.

3. تضع اللجان بموافقة مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد التزاماتها، على أن ينص كتابيا.

4. تقدم اللجان تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة ويتم الافصاح عن أسماء الاعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للشركة.

5. تعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس.

6. تجتمع اللجان حسب ما ورد في نظام تشكيلها أو كلما دعت الحاجة لذلك.

7. تتألف اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (وقد تضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية إذا لم يتعارض ذلك مع التشريعات النافذة) وأن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، وتؤخذ قراراتها وتوصياتها بالاكثارية المطلقة.

لجنة التدقيق

1. يجب ان يكون عضوين من أعضاء اللجنة على الاقل حاصلين على مؤهلات علمية و / أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية.

2. يتم الافصاح عن اسماء أعضاء اللجنة في التقرير السنوي للشركة.

3. تقوم اللجنة بممارسة المهام والمسؤوليات الموكلة اليها بموجب التشريعات ذات العلاقة وبحيث تتضمن الامور التالية:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للشركة.
- القضايا المحاسبية ذات الاثر الجوهرى على البيانات المالية.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في الشركة.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.

- مراجعة التقارير مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما ورد فيها وابداء الملاحظات والتوصيات بشأنها الى مجلس الادارة.
- متابعة مدى التقيد بقانون هيئة الاوراق المالية والانظمة والتعليمات والقرارات.
- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم التوصيات بشأنها.
- تقدم اللجنة توصياتها للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافأة المدقق الخارجي، وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة الى تقييم موضوعية المدقق الخارجي.

لجنة الترشيحات والمكافآت

1. تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الاقل وعلى ان يكون أغلبهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الاعضاء المستقلين.
2. تقوم اللجنة بتسمية أعضاء المجلس مع الاخذ بعين الاعتبار قدرات ومؤهلات الاشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.
3. تتولى اللجنة تحديد فيما اذا كان للعضو صفة العضو المستقل أم لا، أخذاً بعين الاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل.
4. تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية وتوصي بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى للرئيس التنفيذي). كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت والامتيازات (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.
5. تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى الشركة تتضمن ان تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في الشركة والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع الرواتب الممنوحة من قبل الشركات المماثلة في السوق.
6. يتم الافصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى الشركة في التقرير السنوي، وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

اللجنة التنفيذية

تختص هذه اللجنة بالموافقة على التسهيلات والاتفاقيات المتعلقة بالتمويل والاستثمار ضمن الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الادارة.

لجنة إدارة المخاطر

أ- تختص اللجنة في مجال إدارة المخاطر وبمراجعة وتقييم سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى الشركة خصوصاً في المجالات التالية:

1. السيولة النقدية.
 2. الاستثمار والتمويل.
 3. مخاطر الائتمان.
 4. أوضاع الاحتياطيات.
 5. كفاية رأس المال التنظيمي والاقتصادي للشركة.
 6. مراجعة أساليب ومنهجيات قياس المخاطر المستخدمة في الشركة.
- ب- مدى إمتثال الموظفين بتطبيق السياسات والاجراءات والتعليمات المتعلقة بالامتثال وبمكافحة غسيل الاموال.

ثالثاً:

الهيئة العامة

1. تتكون الهيئة العامة من جميع المساهمين الذين يحق لهم التصويت.
2. تعقد الهيئة العامة للشركة اجتماعاً عادياً مرة واحدة كل سنة على الأقل، على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة. كما يجوز أن تعقد الهيئة العامة للشركة اجتماعاً غير عادي في أي وقت وفقاً للتشريعات النافذة.
3. يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة إما باليد أو عن طريق البريد العادي و البريد الإلكتروني الخاص بالمساهم، قبل 21 يوماً من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع، على أن يتم إعداد الترتيبات والإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان، بما يساعد ويشجع على حضور أكبر عدد ممكن من المساهمين.
4. يجب أن يتم الإشارة في الدعوة إلى موعد ومكان الاجتماع وأن يرفق بها جدول أعمال الهيئة العامة متضمناً المواضيع التي سيتم بحثها خلال الاجتماع بشكل مفصل وواضح إضافة إلى أي وثائق أو مرفقات تتعلق بتلك المواضيع. وتقتضي المبادئ الرشيدة لحوكمة الشركات عدم إدراج أية مواضيع جديدة في الاجتماع غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقاً للمساهمين.
5. يرسل المساهم الراغب بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة نبذة تعريفية عنه قبل انتهاء السنة المالية للشركة والتي تسبق السنة التي سيعقد فيها اجتماع الهيئة العامة لانتخاب المجلس. وفي هذه الحالة يرفق مجلس إدارة الشركة هذه النبذة التعريفية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة.
6. يقوم مجلس إدارة الشركة بالإعلان عن موعد و مكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية و لمرتين على الأقل وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

7. يجوز للمساهم أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور اجتماع الهيئة العامة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية أو أن يوكل عنه شخصاً آخر بموجب وكالة عدلية، وفق التشريعات النافذة.
8. يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حال غيابه أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما. كما يجب أن يحضر أعضاء المجلس اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن الحد الذي يحقق النصاب القانوني لأي اجتماع للمجلس.
9. تتم إدارة اجتماع الهيئة العامة بشكل يسمح للمساهمين بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية. والحصول على الإجابات على تساؤلاتهم وتوفير المعلومات الكافية بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم.

رابعاً:

حقوق المساهمين

تتخذ الشركة الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز، ومن أهمها ما يلي:

الحقوق العامة

1. احتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهمتهم بما في ذلك أسمائهم و عدد الأسهم التي يملكها كل منهم و أية قيود و ووقعات على الملكية، والتغييرات التي قد تطرأ عليها.
2. الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لأي سبب كان، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول.
3. الاطلاع على المعلومات و الوثائق الخاصة بالشركة وفق التشريعات النافذة.
4. الحصول على المعلومات الدورية وغير الدورية المفصّل عنها وفق التشريعات النافذة.
5. المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة أصالة أو وكالة بعدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها المساهم.
6. الحصول على الأرباح السنوية للشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.
7. أولوية الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.
8. إقامة دعوى قضائية في مواجهة مجلس الإدارة أو أي من أعضائه يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة مخالفة التشريعات النافذة أو النظام الأساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة أو إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة، أو اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك الوساطة والتحكيم بما يتفق والتشريعات النافذة.
9. إقامة دعوى قضائية في مواجهة المدير العام للشركة أو أي موظف فيها يطالب بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.
10. طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية، للمساهمين الذين يملكون 25% من أسهم الشركة المكتتب بها.

11. طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية وذلك للمطالبة بإقالة مجلس إدارة الشركة أو أي عضو فيه للمساهمين الذين يملكون 20% من أسهم الشركة.
12. طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها، للمساهمين الذين يملكون 10% من أسهم الشركة.
13. إقامة دعوى قضائية للطعن في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة أو الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الاجتماع.
14. الاطلاع على محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة.

الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة

تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة، وخصوصاً صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر، ومن ضمنها ما يلي:

1. مناقشة مجلس الإدارة حول أداء الشركة وخطته للفترة القادمة.
2. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
3. انتخاب مدقق الحسابات الخارجي.
4. المصادقة على البيانات المالية للشركة.
5. تعديل عقد التأسيس و النظام الأساسي للشركة وخصوصاً ما يتعلق بتغيير غاياتها الرئيسية.
6. الأمور المتعلقة بدمج الشركة أو اندماجها أو تصفيتها.
7. إقالة مجلس الإدارة أو رئيسه أو أحد أعضائه.
8. بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كلياً.
9. زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.
10. إصدار إسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.
11. تمليك العاملين في الشركة لأسهم في رأسمالها.
12. شراء الشركة لأسهمها وبيع تلك الأسهم.
13. بيع كامل أصول الشركة أو جزء مهم قد يؤثر على تحقيق أهداف و غايات الشركة.

خامساً:

الإفصاح والشفافية

1. تقوم الشركة بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية السارية والصادرة بمقتضى قانون الشركات والتشريعات ذات العلاقة.
2. تلتزم الشركة بتوفير معلومات إفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة على أن يفصح عن هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3. على الشركة أن تفصح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.

4. لا يجوز لأي شخص مطلع في الشركة إفشاء المعلومات الداخلية المتعلقة بالشركة لغير المرجع المختص أو القضاء ، كما لا يجوز تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركة أو حمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية أو استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

هيئة الرقابة الشرعية

لما كانت شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي ملتزمة بموجب نظامها الأساسي بأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف أعمالها ونشاطاتها ، فإن الشركة تعين بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة للرقابة الشرعية من علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة.

المهام:

1. مراجعة نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي ، والاشتراك في إعداد نماذج العقود التي تزمع الشركة إبرامها ، للتحقق من توافقها التام مع أحكام الشريعة الإسلامية .
2. الرقابة على أعمال الشركة ونشاطاتها للتأكد من تطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وللتثبت من التزامها الكامل بقرارات الهيئة وتوصياتها ، والاطلاع على قرارات مجلس الإدارة ، وتقارير هيئة التدقيق الداخلي الشرعي.
3. التعاون مع إدارة الشركة لتقديم المزيد من الصيغ الشرعية التي تمكن الشركة من مواكبة التطور في مجالات التمويل والاستثمار الإسلامي.
4. الإجابة على الأسئلة والاستفسارات المقدمة للهيئة سواء أكانت تلك الاستفسارات من قبل الإدارة أو العاملين بالشركة أم المتعاملين معها أم المساهمين أنفسهم.
5. تثقيف العاملين بالشركة من خلال عقد الدورات واللقاءات العلمية المتخصصة ، بهدف تزويدهم بالثقافة الشرعية في أحكام المعاملات المالية.
6. تمثيل الشركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة في المعاملات المالية الإسلامية ، وذلك لتقديم التصور الشرعي في الموضوعات المقدمة.
7. الشهادة أمام الجمعية العمومية من خلال تقديم التقارير السنوية التي تظهر مدى مشروعية أعمال الشركة ، وما قامت به هيئة الرقابة الشرعية وأساليب متابعتها ورقابتها للنواحي الشرعية ، وأهم ملاحظاتها ، ومدى تجاوب الإدارة والعاملين لتوصياتها وقراراتها.

آلية العمل:

1. تعقد الهيئة الشرعية اجتماعاتها بشكل دوري وعلى حسب حاجة ومتطلبات وطبيعة عمل الشركة.
2. تصدر الهيئة قراراتها باتفاق جميع أعضائها ، ولا يعتبر أي من الآراء ما لم يحظ باتفاق الجميع.
3. ترتبط الهيئة مباشرة بمجلس الإدارة ، وتكون جميع قراراتها وتوصياتها ملزمة للشركة.
4. تختار الهيئة من أعضائها أميناً للسر يتولى تسجيل محاضر الاجتماعات وصياغة القرارات.

مدقق الحسابات الخارجي

1. تلتزم الشركة بتوقيع اتفاقية مع المدقق الخارجي المنتخب من قبل الهيئة العامة حسب الاصول لتدقيق أعمال الشركة بحيث تشمل قيامه بكافة الامور التي تقع على عاتقه والمنسجمه مع معايير التدقيق الدولية، على ان تتضمن الاتفاقية قيام المدقق الخارجي بما يلي:
 - تزويد مجلس الادارة بتقرير مفصل يتضمن كافة مواطن الضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي امور اخرى ذات أثر سلبي يطلع عليها خلال عملية التدقيق.
 - التحقق من صحة وسلامة البيانات المقدمة له خلال عملية التدقيق.
2. الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم مع قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى ان يتم الافصاح عن هذه الخدمات.
3. المدقق الخارجي يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة وحسب العروض من حيث قيمة العرض ومدى مناسبة الترتيب المهني.
4. ان لا يكون المدقق الخارجي مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس إدارة الشركة أو ان يكون شريكا لاي عضو من أعضاء المجلس أو موظفا لديه.
5. ان لا يقوم بأي أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الادارية والفنية الا بموافقة لجنة التدقيق.
6. ان يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية.
7. قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الادارة أو الادارة التنفيذية بهذا العمل.
8. لا يجوز تعيين أي موظف من مكتب تدقيق الحسابات الخارجي في الشركة الا بعد مرور سنة واحدة على الاقل من تركه العمل لدى المكتب.

1. لجنة الحاكمية المؤسسية

السيد محمد طه الحراشنة / رئيس مجلس الإدارة	رئيسا
د. محمد فايز جبر / نائب رئيس مجلس الإدارة	نائباً للرئيس
المهندس نامق سليم مرققة / عضو مجلس الإدارة	عضوا
المهندس محمد إسماعيل عطية / عضو مجلس الإدارة	عضوا

2. لجنة التدقيق

د. محمد فايز جبر / نائب رئيس مجلس الإدارة	رئيسا
د. جمعة محمود عباد / عضو مجلس الإدارة	عضوا
المهندس محمد إسماعيل عطية / عضو مجلس الإدارة	عضوا

3. لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد محمد طه الحراشنة / رئيس مجلس الإدارة	رئيسا
د. محمد فايز جبر / نائب رئيس مجلس الإدارة	نائباً للرئيس
د. جمعة محمود عباد / عضو مجلس الإدارة	عضوا
السيد نبيل سمير مكاحلة / عضو مجلس الإدارة	عضوا

4. لجنة إدارة المخاطر

السيد محمد طه الحراشنة / رئيس مجلس الإدارة	رئيسا
د. فؤاد محمد محيسن / عضو مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي	عضوا
السيد نبيل سمير مكاحلة / عضو مجلس الإدارة	عضوا
المهندس نامق سليم مرققة / عضو مجلس الإدارة	عضوا

5. اللجنة التنفيذية

السيد محمد طه الحراشنة / رئيس مجلس الإدارة	رئيسا
د. فؤاد محمد محيسن / عضو مجلس الإدارة - الرئيس التنفيذي	عضوا
السيد نبيل سمير مكاحلة / عضو مجلس الإدارة	عضوا
المهندس نامق سليم مرققة / عضو مجلس الإدارة	عضوا

لقد قامت الشركة بالالتزام بالقواعد الإرشادية المنصوص عليها في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، بإستثناء ما يلي:

القاعدة غير الملتزم بها	الإجراءات المتخذة
الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن 3 أيام عمل	لم تقم الشركة بتطبيق هذه القاعدة سابقاً إلا إنها سوف تقوم بذلك في المستقبل
توجيه الدعوة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة باليد و البريد العادي أو البريد الإلكتروني الخاص بالمساهمين قبل 21 يوم من التاريخ المقرر لعقد الاجتماع	إلتزمت الشركة بالمواد المنصوص عليها في قانون الشركات حيث وجهت الدعوات للمساهمين باليد والبريد العادي قبل 14 يوم من تاريخ الاجتماع وسوف تقوم الشركة مستقبلاً بتطبيق هذه القاعدة وبما فيها دعوة المساهمين لحضور الاجتماع من خلال بريدهم الإلكتروني في حالة توفره لديهم
يقوم مجلس الإدارة بالإعلان عن موعد و مكان اجتماع الهيئة العامة في 3 صحف يومية محلية لمرتين على الأقل وعلى الموقع الإلكتروني للشركة على الشركة استخدام موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح و الشفافية وتوفير المعلومات	قامت الشركة بالإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين مرة واحدة فقط، وسوف تقوم الشركة بتطبيق هذه القاعدة في المستقبل إن العمل قائم على إنشاء موقع إلكتروني للشركة في القريب العاجل

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي الثاني لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

إلى السادة / مساهمي شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسر هيئة الرقابة الشرعية لشركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي بعد أن عقدت عدة اجتماعات لدراسة الموضوعات المتعلقة بأعمال الشركة خلال عام 1431 هـ الموافق 2010 م واستأنست بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تبين للسادة المساهمين المحترمين ما يلي:

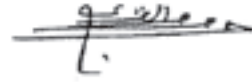
- لقد راقبت الهيئة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2010/12/31 وكذلك قامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عما إذا كانت الشركة تتقيد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومدى التزامها بالفتاوى والقرارات الإرشادية التي تم إصدارها منا والتثبت من التزام الشركة بها.
- تقع على الإدارة مسؤولية تنفيذ العمل في الشركة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ان مسؤوليتنا تنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتنا لعمليات الشركة وفي إعداد تقرير لكم.
- قامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة إلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات التي قمنا بإصدارها.
- قامت الهيئة بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة على أساس اختيار كل نوع من أنواع العمليات وذلك من خلال دائرة التدقيق الداخلي والشرعي، علماً بأن مسؤولية تنفيذ قرارات الهيئة تقع على عاتق الإدارة التنفيذية في الشركة.
- لقد قامت الهيئة بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بان الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- في رأينا إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة للفترة منذ تأسيسها ولغاية 2010/12/31 والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- نؤكد للمساهمين الكرام أن الشركة تلتزم في ممارستها لأعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية.
 - إن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده منا وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - إن جميع المبالغ التي آلت إلى الشركة من مصادر أو بطرق أخرى لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم تضمها الشركة إلى إيراداتها ويتم صرفها في أغراض خيرية.
- وإننا لننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لإدارة الشركة على تعاونها وتجاوبها مع الهيئة ولكل المساهمين والمتعاملين مع الشركة.
- سائلين الله أن يبارك في جهودهم لخدمة الاقتصاد الإسلامي وتنمية الوطن بما يحقق الخير للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،



فضيلة الدكتور
عبدالرحمن ابراهيم الكيلاني



فضيلة الدكتور
حمدي محمد مراد

إقرار مجلس الإدارة

عملاً بأحكام الفقرة هـ من المادة 4 من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية فإن مجلس الإدارة يقر بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية و توفير نظام رقابة فعال في الشركة. كما يقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على إستمرارية الشركة خلال السنة المالية اللاحقة.



أ. محمد طه الحراشة
رئيس مجلس الإدارة



د. محمد فايز جبر
نائب رئيس مجلس الإدارة

إقرار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي والإداري

عملاً بأحكام الفقرة هـ من المادة 4 من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية فإننا نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.



أ. محمد الحراشة
رئيس مجلس الإدارة



د. فؤاد محيسن
الرئيس التنفيذي



علاء الدين الخياط
المدير المالي والإداري

البيانات المالية

صفحة	المحتويات
53	تقرير مدقق الحسابات المستقل
55	قائمة المركز المالي
56	قائمة الدخل
57	قائمة الدخل الشامل
58	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
59	قائمة التدفقات النقدية
60	الإيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / 32770

إلى مساهمي
شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي المحترمين
عمان - الأردن

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لشركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2010 وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى. وكنا قد دققنا سابقاً القوائم المالية لشركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009 وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ 21 آذار 2010.

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات المستقل

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا، باستثناء أثر ما يرد في الفقرة (1) أدناه، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية، تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ

1. كما يرد في الإيضاح (12ج) حول القوائم المالية، قامت الشركة بمخاطبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لإبداء رأي الدائرة فيما إذا كانت أعمال الشركة خاضعة لضريبة المبيعات أم لا، حيث قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبموجب كتابها رقم 10698/6/9 بتاريخ 5 آذار 2009 بتأكيد خضوع أعمال الشركة لضريبة المبيعات. ولم يتم قيد واحتساب مخصص لضريبة المبيعات وأية غرامات قد تترتب على نشاط الشركة للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2010. وعليه لم يتمكن من التحقق من قيمة مخصص ضريبة المبيعات وأية غرامات قد تترتب على ذلك وأثرها على القوائم المالية للشركة لتلك الفترة، كما لم يتمكن من التحقق منها باتباع إجراءات تدقيق بديلة.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي المتحفظ

في رأينا وباستثناء أثر أي تعديلات كان من الممكن أن تطرأ فيما لو تمكنا من تحديد أثر ما يرد في الفقرة (1) أعلاه، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لشركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة) كما في 31 كانون الأول 2010 وأداءها المالي، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية بعد الأخذ بعين الاعتبار ما يرد في الفقرة (1) أعلاه.

فقرة توكيدية

دون مزيد من التحفظ في رأينا وكما هو مبين في إيضاح رقم (21)، نود الإشارة إلى وجود تركيزات إئتمانية بحوالي 12.870.201 دينار تمثل ما نسبته حوالي 66% من إجمالي الذمم المدينة لأنشطة التمويل، بعد طرح الإيرادات غير المتحققة، ممنوحة لثمانية عملاء فقط كما في 31 كانون الأول 2010.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - الأردن
29 حزيران 2011 م

31 كانون الأول		ايضاح	البيان
2009	2010		
دينار أردني	دينار أردني		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
1.476.782	536.966	3	نقد لدى البنوك
15.534.212	16.625.736	4	ذمم مدينة من أنشطة التمويل - بالصافي
-	76.000	5	المطلوب من طرف ذو علاقة
120.270	153.796	6	أرصدة مدينة أخرى
17.131.264	17.392.498		مجموع الموجودات المتداولة
139.842	586.465	12	موجودات ضريبية مؤجلة
4.290.127	1.115.532	7	موجودات مالية متوفرة للبيع
-	663.853	8	إستثمار في شركة حليفة
4.290.127	1.779.385		مجموع الاستثمارات
380.073	376.790	9	موجودات ثابتة - بالصافي
92.000	90.011		مشاريع تحت التنفيذ
22.033.306	20.225.149		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
-	1.000.000	10	محافظ صكوك استثمارية للعملاء
891.454	1.117.889		تأمينات نقدية مقابل ذمم تمويل
543.462	387.781	11	أرصدة دائنة أخرى
241.234	30.745	12	مخصص ضريبة الدخل
1.676.150	2.536.415		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
20.000.000	20.000.000	13	رأس المال المدفوع
67.383	67.383	13	الاحتياطي الإجمالي
134.767	134.767	13	الاحتياطي الاختياري
(154.163)	(131.762)	14	التغير المتراكم في القيمة العادلة - بالصافي
309.169	(2.381.654)		(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة
20.357.156	17.688.734		مجموع حقوق المساهمين
22.033.306	20.225.149		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

قائمة الدخل

قائمة (ب)

البيان	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
إيرادات تمويل مرابحة		1.249.984	1.371.646
إيرادات تمويل إستصناع		33.514	4.744
صافي (خسائر) إيرادات تمويل المضاربة		(165.234)	50.843
إيرادات بيع أسهم بالاجل		206.104	500.792
صافي إيرادات استثمار بالمضاربة		4.936	395.730
إيرادات العمولات		178.126	332.200
مجموع الإيرادات		1.507.430	2.655.955
المصروفات			
صافي خسائر موجودات مالية متوفرة للبيع	15	2.019.780	116.202
نفقات الموظفين	16	346.702	499.305
مصاريف تشغيلية أخرى	17	330.477	385.230
خسارة التدني في ذمم التمويلات - بالصافي	4	1.860.930	582.674
مصاريف التأسيس		-	298.711
حصة الشركة من الخسارة في الشركة الحليفة	8	86.147	-
مصاريف أخرى	18	840	151.548
مجموع المصروفات		4.644.876	2.033.670
(الخسارة) الربح للسنة / للفترة قبل الضريبة - قائمة (هـ)		(3.137.446)	622.285
الوفر (مصروف) ضريبة الدخل	12	446.623	(110.966)
(الخسارة) الربح للسنة / للفترة - قائمة (ج) و (د)		(2.690.823)	511.319
حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة / للفترة	19	(- / 135)	- / 026

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار أردني	دينار أردني
(الخسارة) الربح للسنة / للفترة - قائمة (ب)	(2.690.823)	511.319
بنود الدخل الشامل		
التغير في القيمة العادلة - موجودات مالية متوفرة للبيع	22.401	(154.163)
اجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل - قائمة (د)	(2.668.422)	357.156

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة (د)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

المجموع	(الخسائر المتراكمة)	التغير المتراكم في القيمة العادلة - بالصافي	دينار أردني	دينار أردني	الاحتياطي الاختياري	الاحتياطي الاجباري	راس المال المدفوع	البيان
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
20.357.156	309.169	(154.163)	67.383	134.767	20.000.000	20.000.000	20.000.000	الرصيد في بداية السنة
(2.690.823)	(2.690.823)	-	-	-	-	-	-	(الخسارة) للسنة - قائمة (ب)
22.401	-	22.401	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة - موجودات مالية متوفرة للبيع
(2.668.422)	(2.690.823)	22.401	-	-	-	-	-	اجمالي (الخسارة الشاملة) - قائمة (ج)
(17.688.734)	(2.381.654)	(131.762)	134.767	67.383	20.000.000	20.000.000	20.000.000	الرصيد في نهاية السنة
للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009								
20.000.000	-	-	-	-	20.000.000	20.000.000	20.000.000	رأس المال المدفوع
511.319	511.319	-	-	-	-	-	-	الربح للفترة - قائمة (ب)
(154.163)	-	(154.163)	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة - موجودات مالية متوفرة للبيع
357.156	511.319	(154.163)	-	-	-	-	-	اجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)
-	(202.150)	-	134.767	67.383	-	-	-	المحول الى الاحتياطيات
20.357.156	309.169	(154.163)	134.767	67.383	20.000.000	20.000.000	20.000.000	الرصيد في نهاية الفترة

× يشمل رصيد (الخسائر المتراكمة) / الأرباح المدورة مبلغ 586.465 دينار كما في 31 كانون الأول 2010 (139.842 دينار للفترة السابقة) يحظر التصرف به بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية يمثل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة .

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار أردني	دينار أردني
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		
(الخسارة) الربح للسنة / للفترة قبل الضريبة - قائمة (ب)	(3.137.446)	622.285
التعديلات :		
استهلاك موجودات ثابتة	74.315	34.970
خسارة التدني في ذمم التمويلات - بالصافي	1.860.930	582.674
حصة الشركة من خسارة الإستثمار في الشركة الحليفة	86.147	-
خسارة التدني في موجودات مالية متوفرة للبيع	33.868	594.209
مخصص التزامات محتملة	-	100.000
(الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل التغير في بنود رأس المال العامل	(1.082.186)	1.934.138
(الزيادة) النقص في موجودات متداولة :		
ذمم مدينة من أنشطة التمويل	(2.952.454)	(16.116.886)
المطلوب من طرف ذو علاقة	(76.000)	-
أرصدة مدينة أخرى	(33.526)	(120.270)
الزيادة (النقص) في مطلوبات متداولة :		
محافظ صكوك استثمارية للعملاء	1.000.000	-
تأمينات نقدية مقابل ذمم تمويل	226.435	891.454
أرصدة دائنة أخرى	(155.681)	443.462
صافي (الاستخدامات) النقدية في عمليات التشغيل قبل الضريبة	(3.073.412)	(12.968.102)
ضريبة الدخل المدفوعة	(210.489)	(9.574)
صافي (الاستخدامات) النقدية في عمليات التشغيل	(3.283.901)	(12.977.676)
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار		
موجودات مالية متوفرة للبيع - بالصافي	3.163.128	(5.038.499)
استثمار في شركة حليفة	(750.000)	-
(شراء) موجودات ثابتة	(71.032)	(415.043)
النقص (الزيادة) في مشاريع تحت التنفيذ	1.989	(92.000)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار	2.344.085	(5.545.542)
التدفقات النقدية من عمليات التمويل		
رأس المال المدفوع	-	20.000.000
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل	-	20.000.000
صافي (النقص) الزيادة في النقد	(939.816)	1.476.782
النقد لدى البنوك - بداية السنة / الفترة	1.476.782	-
النقد لدى البنوك - نهاية السنة / الفترة	536.966	1.476.782

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

إيضاحات حول القوائم المالية

١- عام

أ - سجلت شركة الاسراء للاستثمار والتمويل الاسلامي كشركة مساهمة عامة محدودة وفقاً لقانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته تحت رقم (451) بتاريخ 20 نيسان 2008 برأسمال مصرح به مقداره 20 مليون دينار مقسمة إلى عشرون مليون سهم بقيمة دينار للسهم الواحد، هذا وقد تم تسديد رأس المال بالكامل.

- إن غايات الشركة الرئيسة تتمثل فيما يلي:

١ - القيام باعمال الاستثمار والتمويل ومنها:

أ - تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة

ب - التمويل العقاري

ج - تمويل انشاء المشاريع الخاصة والعامة

د - تمويل الاموال المنقولة وغير المنقولة

هـ - تمويل المخزون ورأس المال العامل

٢ - ادارة الممتلكات والعقارات وغيرها من الموجودات الثابتة لصالح الغير مقابل نسبة من عوائد تلك الممتلكات او العقارات.

٣ - تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات السوق وفرص الاستثمار المتاحة للغير مقابل اتعاب محددة.

٤ - انشاء المحافظ وصناديق الاستثمار والتمويل والادوات المالية والاستثمارية وادارتها لصالح الغير داخل المملكة.

٥ - اصدار وادارة سندات المقارضة والصكوك والادوات المالية الاسلامية الاخرى.

٦ - تسويق وادارة وانتاج بطاقات نظم الدفع الالكترونية.

ب - بناءً على كتاب وزارة الصناعة والتجارة رقم /م ش /1/451/23017 تاريخ 31 تموز 2008 حصلت الشركة على حق الشروع بالعمل إعتباراً من 29 تموز 2008.

ج - تم إطلاع ومراجعة القوائم المالية من قبل هيئة الرقابة الشرعية للشركة بتاريخ 29 حزيران 2011 وأصدرت تقريرها الشرعي حولها.

د - تم إقرار القوائم المالية للشركة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 26 حزيران 2011 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية:

- تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الرئيسية للشركة.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الاول 2009 باستثناء أثر ما يرد في الايضاح (26 - أ) حول القوائم المالية.
- وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

الذمم المدينة من أنشطة التمويل

- تمثل الذمم المدينة من أنشطة التمويل الناتجة عن الأنشطة التمويلية مثل المrabحة، المضاربة، الاستصناع والمشاركة.
- يتم إثبات ذمم المrabحات عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية السنة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المrabحة بموجب أساس الاستحقاق.
- يتم إثبات إيرادات البيع المؤجلة (إيرادات المrabحات غير المكتسبة) لأجل يتجاوز السنة المالية بتوزيعها على السنوات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل سنة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم خصم إيرادات المrabحات غير المتحققة من مبلغ الذمم المدينة في قائمة المركز المالي.
- عقود المضاربة : هي شركة في الربح بين المال والعمل وتتعقد بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والمضارب الذي يعلن القبول العام لتلك الاموال للقيام باستثمارها.
- يتم إثبات نصيب الشركة من الأرباح أو الخسائر التي تنشأ وتنتهي خلال سنة مالية بعد تصفية عملية المضاربة ، أمّا في الحالات التي تستمر عملية المضاربة لأكثر من سنة مالية فيتم إثبات نصيب الشركة من الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في السنة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا الخسائر فيتم إثباتها لتلك السنة في حدود الخسائر التي يخفض بها رأس مال المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره فيتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب.

مخصص التدني في قيمة الذمم المدينة من أنشطة التمويل

- يتم التحصيل من العملاء وفقاً لمواعيد السداد المحددة في الاتفاقيات الموقعة مع العملاء.
- إن سياسة الشركة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة من أنشطة التمويل هي كما يلي:
- تقوم الشركة بمراجعة محفظة التمويلات الخاصة بها لتقييم الانخفاض في قيمتها بشكل دوري.

- يتم رصد مخصص لمقابلة الإنخفاض في القيمة عند وجود دليل موضوعي على عدم قدرة الشركة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة.
- إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ الممكن استرداده (التدفقات النقدية المتوقعة).
- يشتمل الدليل الموضوعي على أن الذمم المدينة من أنشطة التمويل قد تعرضت لانخفاض في قيمتها وذلك بناءً على أحد المعطيات التالية:

- مخالفة أحكام العقد مثل العجز عن سداد أو التأخر في سداد الأقساط.
- عدم قيام العملاء بسداد أقساطهم المستحقة بانتظام.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصروفات

- يتم قيد إيرادات الإستثمار بالمضاربة في قائمة الدخل بموجب أساس الاستحقاق.
- يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن المربحة على مدى فترة عقد المربحة.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) في قائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بالعمولات في قائمة الدخل عند تحققها.

الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المخالفة للشريعة الإسلامية

يتم اثبات الإيرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المخالفة للشريعة الإسلامية (ان وجدت) بتسجيلها في حساب خاص يظهر في قائمة المركز المالي ضمن الارصدة الدائنة الأخرى ويتم الصرف منها وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

موجودات مالية متوفرة للبيع

- هي الموجودات المالية التي لا تتجه نية الشركة بتصنيفها كاستثمارات مالية للمتاجرة أو الاحتفاظ بها لتاريخ الإستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في قائمة الدخل الشامل والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل اذا ما تبين بموضوعية ان الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني ، حيث يتم استرجاع خسائر التدني لادوات الدين من خلال قائمة الدخل ، في حين يتم استرجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.
- تظهر الاستثمارات التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

الاستثمار في شركة حليفة

الشركة الحليفة هي تلك الشركة التي تمارس الشركة فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية ولا تسيطر الشركة عليها والتي تملك الشركة نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت، ويظهر الاستثمار في الشركة الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية.

القيمة العادلة للاستثمارات المالية

- إن أسعار الإغلاق في تاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للاستثمارات بالأسهم التي لها أسعار سوقية وفي حال عدم توفر أسعار فعلية أو عدم وجود تداول نشط لبعض الاستثمارات بالأسهم أو عدم نشاط السوق فيتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

- تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأي مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة للاستثمارات بالأسهم، وفي حال وجود إستثمارات أسهم يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصلي.
- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة : يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.
- يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة.

الموجودات الثابتة

- تظهر الموجودات الثابتة بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام نسب سنوية ثابتة بمعدلات تتراوح بين 10% و 25%.

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقديرات للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملة الأجنبية خلال الفترة بموجب أسعار الصرف السائدة عند حدوث تلك العمليات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الأردني في القوائم المالية بموجب أسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة وتؤخذ فروق العملة الناتجة عن التحويل (إن وجدت) في قائمة الدخل.

المخصصات

يتم تكوين مخصصات عندما يترتب على الشركة التزامات قانونية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل ان تدفع مبالغ نقدية لتسديد هذه الالتزامات، ويتم بتاريخ القوائم المالية مراجعة المخصصات المقطوعة وتعديل قيمتها بناء على آخر المعلومات المتوفرة لدى الإدارة.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في الفترة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنزيل لاجراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات النافذة في المملكة.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً او عند تسديد الالتزام الضريبي.

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها . إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

نعتقد بأن تقديراتنا المعتمدة في اعداد القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- تقوم الإدارة بمراجعة ذمم التمويلات المختلفة وتكوين المخصصات الواجبة بناءً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل الإدارة لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية .
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب مخصص الضريبة اللازم.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للأصول الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني (إن وجد) في قائمة الدخل.
- تقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني.
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية، ويتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- مستويات القيمة العادلة: يتم تحديد والإفصاح عن مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة كما يتم فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. يمثل الفرق بين المستوى (2) والمستوى (3) لمقاييس القيمة العادلة تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الإلتزام.

٣- نقد لدى البنوك

يمثل هذا البند ما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
1.176.782	536.966	حسابات جارية
300.000	-	ودائع استثمارية *
1.476.782	536.966	المجموع

* إن الودائع الإستثمارية مربوطة لمدة ستة أشهر ويبلغ معدل العائد عليها 2,5%.

٤- ذمم مدينة من أنشطة التمويل - بالصافي

يمثل هذا البند الذمم المدينة الناتجة عن البيوع الآجلة والتمويلات الممنوحة وبيانها كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
17.251.093	22.341.199	ذمم التمويل
(1.117.223)	(2.943.963)	(ينزل): إيرادات غير متحققة على عقود التمويل
16.133.870	19.397.236	
(582.674)	(2.443.604)	(ينزل): مُخصص التدني
(16.984)	(327.896)	إيرادات معلقة
15.534.212	16.625.736	المجموع

إن تفاصيل هذا البند حسب أنشطة التمويل كما يلي:

البيان	إجمالي الذمم المدينة كما في 31 كانون الأول 2010	الإيرادات غير المتحققة كما في 31 كانون الأول 2010	صافي الذمم المدينة كما في 31 كانون الأول 2010
	دينار	دينار	دينار
تمويلات مرابحة	15.382.697	924.497	13.851.906
تمويلات إستصناع	500.326	90.733	260.904
تمويلات مضاربة	-	-	2.021.060
تمويلات بيع آجل	6.458.176	1.928.733	-
المجموع	22.341.199	2.943.963	16.133.870

مُخصص التدني

فيما يلي الحركة على مُخصص التدني:

البيان	31 كانون الأول	
	2010	2009
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة / الفترة	582.674	-
إضافات	2.026.164	582.674
(الوفر)	(165.234)	-
الرصيد في نهاية السنة / الفترة	2.443.604	582.674

إيرادات معلقة

فيما يلي الحركة على الإيرادات المعلقة :

البيان	31 كانون الأول	
	2010	2009
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة / الفترة	16.984	-
الإيرادات المعلقة خلال السنة / الفترة	310.912	16.984
الرصيد في نهاية السنة / الفترة	327.896	16.984

- بلغت ذمم التمويل غير العاملة 10.816.619 دينار اي ما نسبته (48%) من رصيد ذمم التمويل كما في 31 كانون الاول 2010 (مقابل 323.562 دينار كما في 31 كانون الاول 2009).

- بلغت ذمم التمويل غير العاملة بعد تنزيل الإيرادات غير المتحققة والإيرادات المعلقة 7.990.958 دينار اي ما نسبته (36%) من رصيد ذمم التمويل كما في 31 كانون الاول 2010 (مقابل 306.578 دينار كما في 31 كانون الاول 2009).

٥ - المطلوب من طرف ذو علاقة

يمثل هذا البند ما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
-	76.000	الشركة الاردنية السعودية الاماراتية للاستثمارات المالية - شركة حليفة

- إن الأرصدة أعلاه لا تتقاضى أية عوائد ولا يوجد لها جدول زمني محدد للسداد.

٦ - أرصدة مدينة أخرى

يمثل هذا البند ما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
63.614	64.420	مصاريف مدفوعة مقدماً
10.100	12.650	تأمينات مستردة
2.323	4.584	ذمم موظفين
42.227	401	ذمم شركات وساطة - مدينة
-	8.434	إيرادات مستحقة غير مقبوضة
2.006	63.307	أخرى
120.270	153.796	المجموع

٧ - موجودات مالية متوفرة للبيع

يمثل هذا البند ما يلي:

البيان		القيمة العادلة كما في 31 كانون الأول
		2009
		دينار
أسهم مدرجة في بورصة عمان		4.290.127
		2010
		دينار
		1.115.532

قامت الشركة خلال النصف الأول من العام 2010 ببيع معظم المحفظة الإستثمارية الخاصة بها من خلال البيع بالأجل، وذلك لنقل المخاطر من الإستثمار الى الإئتمان، حيث نتج عن هذه العملية خسائر بيع موجودات مالية متوفرة للبيع بحوالي 2 مليون دينار تم قيدها في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2010.

٨ - إستثمار في شركة حليفة

بموجب قرار اللجنة التنفيذية للشركة في إجتماعها المنعقد بتاريخ 19 أيار 2010 والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بالأغلبية، قامت الشركة بشراء 750 ألف سهم من أسهم الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للإستثمارات المالية بقيمة دينار للسهم الواحد، حيث بلغت مساهمة الشركة ما نسبته 25% من رأس مال الشركة الأردنية السعودية الإماراتية للإستثمارات المالية والبالغ 3 مليون دينار كما في 31 كانون الاول 2010، ويظهر الإستثمار في الشركة الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية. إن ملخص المعلومات المالية المتعلقة بالشركة الحليفة هي كما يلي:

البيان		31 كانون الأول 2010
		دينار
مجموع الموجودات		3.008.491
مجموع المطلوبات		(353.078)
صافي الموجودات		2.655.413
حصة الشركة من الخسارة في الشركة الحليفة		(86.147)
حصة الشركة من صافي موجودات الشركة الحليفة		663.853

٩- موجودات ثابتة - بالصافي

الإجمالي	الديكورات	السيارات	الأثاث والمعدات	اجهزة الحاسب الالي	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البيان
الكلفة :					
415.043	138.016	66.500	128.532	81.995	الرصيد في بداية السنة
71.032	90	68.000	2.125	817	الإضافات
486.075	138.106	134.500	130.657	82.812	الرصيد في نهاية السنة
الاستهلاك المتراكم:					
34.970	4.449	11.025	5.361	14.135	الرصيد في بداية السنة
74.315	13.809	26.900	12.945	20.661	الاضافات
109.285	18.258	37.925	18.306	34.796	الرصيد في نهاية السنة
376.790	119.848	96.575	112.351	48.016	صافي القيمة الدفترية
	10	20	10	25	نسب الاستهلاك %

الإجمالي	الديكورات	السيارات	الأثاث والمعدات	اجهزة الحاسب الالي	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البيان
الكلفة :					
415.043	138.016	66.500	128.532	81.995	الإضافات
415.043	138.016	66.500	128.532	81.995	الرصيد في نهاية الفترة
الاستهلاك المتراكم:					
34.970	4.449	11.025	5.361	14.135	الاضافات
34.970	4.449	11.025	5.361	14.135	الرصيد في نهاية الفترة
380.073	133.567	55.475	123.171	67.860	صافي القيمة الدفترية
	10	20	10	25	نسب الاستهلاك %

١٠ - محافظ صكوك استثمارية للعملاء

يمثل هذا البند قيمة محافظ استثمارية واردة من العملاء ولغاية استثمارها في نشاط الشركة الرئيسي.

١١ - أرصدة دائنة أخرى

يمثل هذا البند ما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
45.829	47.392	مصاريف مستحقة
63.566	82.553	امانات عملاء
10.010	8.400	امانات مساهمين
256.311	100.788	ذمم شركات وساطة - دائنة
16.198	27.017	أخرى
100.000	100.000	مخصص التزامات محتملة
-	20.791	ايرادات مستحقة الدفع
6.738	-	رسوم الجامعات الاردنية
6.738	-	صندوق دعم البحث العلمي والتدريب المهني
3.072	-	صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني
35.000	840	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
543.462	387.781	المجموع

١٢ - مخصص ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة / الفترة	241.234	-
ضريبة الدخل المدفوعة	(210.489)	(9.574)
مخصص ضريبة الدخل للسنة / للفترة	-	250.808
الرصيد في نهاية السنة / الفترة	30.745	241.234

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن الربح للسنة / للفترة	-	250.808
(موجودات) ضريبة مؤجلة ×	(486.279)	(139.842)
إطفاء موجودات ضريبة مؤجلة	39.656	-
	(446.623)	110.966

× إن تفاصيل الموجودات الضريبية المؤجلة والتي تم احتسابها على أساس ضريبة دخل بنسبة 24% هي كما يلي:

الحسابات المشمولة	الرصيد في بداية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	الرصيد في نهاية السنة	الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول
	دينار	دينار	دينار	دينار	2009 2010
مخصص التدني في ذمم تمويلات	582.674	2.026.164	165.234	2.443.604	139.842 586.465

ب- قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2009 و 2010 لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودفع المبالغ المعلقة ضمن الفترة القانونية، هذا ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات الشركة بعد، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي ان المخصصات المأخوذة في القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2010 كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية المتوقعة.

ج - قامت الشركة بمخاطبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لبدء رأي الدائرة فيما إذا كانت أعمال الشركة خاضعة لضريبة المبيعات أم لا حيث قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتأكيد خضوع أعمال الشركة لضريبة المبيعات بموجب كتابها رقم 10698/6/9 تاريخ 5 أذار 2009، علماً بأن الشركة وفي ضوء صدور القانون المؤقت رقم (28) لسنة 2009 قد تقدمت بكتاب لدى رئيس الوزراء تطلب منه الاعفاء من التسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وإعتبار نشاط الشركة معفى من ضريبة المبيعات ومعاملة الشركة معاملة البنوك الإسلامية بهذا الخصوص على سبيل الاستثناء من القانون المؤقت رقم (28) لسنة 2009. هذا ولم يتم قيد واحتساب مخصص لضريبة المبيعات والغرامات المترتبة على نشاط الشركة للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2010.

١٣- رأس المال والاحتياطيات

أ - رأس المال

يتكون رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع من (20) مليون دينار موزعة على (20) مليون سهم كما في 31 كانون الأول 2010.

ب - الاحتياطي الإجمالي

يمثل رصيد هذا الحساب المبلغ الذي تم تحويله من الربح للسنة قبل الضريبة بنسبة 10% وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ج - الاحتياطي الاختياري

يمثل رصيد هذا الحساب المبلغ الذي تم تحويله من الربح للسنة قبل الضريبة بنسبة 20% ويستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

١٤- التغير المتراكم في القيمة العادلة - بالصافي

يمثل هذا البند التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع وبيانه كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
-	(154.163)	الرصيد في بداية السنة / الفترة
594.209	33.868	التدني في قيمة الموجودات المالية المحول الى قائمة الدخل
(748.372)	(11.467)	التغير خلال السنة / الفترة
(154.163)	22.401	صافي التغير خلال السنة / الفترة
(154.163)	(131.762)	الرصيد في نهاية السنة / الفترة

١٥ - صافي خسائر موجودات مالية متوفرة للبيع

يمثل هذا البند ما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
دينار	دينار	دينار
عوائد التوزيعات النقدية	21.871	32.528
صافي (خسائر) أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	(2.007.783)	445.479
(خسارة) التدني في موجودات مالية متوفرة للبيع	(33.868)	(594.209)
المجموع	(2.019.780)	(116.202)

١٦ - نفقات الموظفين

يمثل هذا البند ما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
دينار	دينار	دينار
رواتب وأجور ومكافآت	306.656	451.369
مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	30.406	39.031
تأمين صحي	9.640	8.905
المجموع	346.702	499.305

١٧ - مصاريف تشغيلية أخرى

يمثل هذا البند ما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار
إيجارات	75.657	88.577
دعاية وإعلان	7.113	7.794
قرطاسية ومطبوعات	5.069	5.538
استهلاكات	74.315	34.970
ماء وكهرباء	5.892	6.509
اتصالات	5.740	9.008
مصاريف تأمين	2.678	1.791
محروقات	1.128	1.432
تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	41.903	59.500
رسوم واشتراكات	21.716	14.671
مصاريف صيانة وتنظيفات	6.686	13.749
ضيافة	5.108	6.417
مصاريف تدريب	6.101	4.547
أتعاب إدارية وشرعية	6.000	7.500
أتعاب مهنية	26.493	27.090
بدل خلو	-	26.000
خدمات مصرفية	27.685	51.906
مصاريف سفر	5.782	3.498
أخرى	5.411	14.733
المجموع	330.477	385.230

١٨ - مصاريف أخرى

يمثل هذا البند ما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار
مخصص التزامات محتملة	-	100.000
رسوم الجامعات الاردنية	-	6.738
صندوق دعم البحث العلمي والتدريب المهني	-	6.738
صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني	-	3.072
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	840	35.000
المجموع	840	151.548

١٩ - حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة / للفترة

يمثل هذا البند ما يلي:

البيان	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار
(الخسارة) الربح للسنة / للفترة - قائمة (ب)	(2.690.823)	511.319
عدد الاسهم	20.000.000	20.000.000
حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة / للفترة	(-/135)	-/026

٢٠ - الارصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن تفاصيل الارصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة كانت كما يلي:

البيان	أعضاء وأقارب مجلس الإدارة	موظفو الشركة	شركة حليفة	31 كانون الاول 2010	31 كانون الاول 2009
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود قائمة المركز المالي					
تمويلات مرابحة واستصناع	467,280	89.360	-	556.640	384.965
المطلوب من طرف ذو علاقة	-	-	76.000	76.000	-
إستثمار في شركة حليفة	-	-	663.853	663.853	-

البيان	أعضاء وأقارب مجلس الإدارة	موظفو الشركة	شركة حليفة	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عناصر قائمة الدخل					
بدل تنقلات	41.903	-	-	41.903	59.500
حصة الشركة من الخسارة في الشركة الحليفة	-	-	86.147	86.147	-

- بلغت الرواتب والمكافآت والمنافع الأخرى للإدارة التنفيذية العليا ما مجموعه حوالي 240 ألف دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 (حوالي 287 ألف دينار للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009).

- بلغت الاتعاب والمنافع الأخرى لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية حوالي 6.000 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 (حوالي 7.500 دينار للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009).

- قامت الشركة بالتعاقد مع رئيس مجلس الإدارة لاستئجار مكاتب المقر الرئيسي للشركة بمبلغ 76 ألف دينار سنوياً ولدة خمس سنوات.

٢١ - إدارة المخاطر

الأدوات المالية

تتمثل الموجودات المالية الرئيسية للشركة في أرصدة النقد لدى البنوك واستثمارات في الموجودات المالية المتوفرة للبيع ومدينو أنشطة التمويل.

إدارة مخاطر راس المال

تقوم الشركة بإدارة راسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار وتعظيم العائد لأصحاب المصالح من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين.

يبين الجدول التالي نسبة المطلوبات إلى حقوق المساهمين كما في 31 كانون الأول 2010:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
-	1.000.000	محافظ صكوك استثمارية للعملاء
891.454	1.117.889	تأمينات نقدية مقابل ذمم تمويل
543.462	387.781	أرصدة دائنة أخرى
241.234	30.745	مخصص ضريبة الدخل
1.676.150	2.536.415	مجموع المطلوبات
20.357.156	17.688.734	مجموع حقوق المساهمين
-/082	-/143	نسبة المطلوبات إلى حقوق المساهمين

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تتمثل بالصعوبة التي ستواجهها الشركة فيما يتعلق بتوفير الاموال اللازمة للوفاء بالالتزامات، ومخاطر السيولة قد تنشأ نتيجة انقطاع بعض مصادر التمويل الناتجة عن أحداث أو اضطرابات غير متوقعة في السوق وتقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة المستمرة للتدفقات النقدية الفعلية وموائمة استحقاقات الموجودات المالية مع المطلوبات المالية بتنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بموجودات عالية السيولة وقابلة للتحويل لنقد بسرعة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تتعلق بمخاطر إخفاق الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر للشركة. هذا وتتبع الشركة سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة إئتمانياً بالإضافة للحصول على ضمانات كافية حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات. كما أن موجودات الشركة المالية والتي تتكون بشكل أساسي من النقد لدى البنوك، الموجودات المالية المتوفرة للبيع، والذمم المدينة من أنشطة التمويل، لاتمثل تركيز هام لمخاطر الائتمان، باستثناء مايرد أدناه. يظهر تركيز المخاطر الائتمانية عندما يكون العملاء يعملون في نفس النشاط أو في نفس المنطقة الجغرافية أولديهم نفس الخصائص الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية لتأثرهم بنفس التغيرات السياسية والاقتصادية. ويمثل تركيز المخاطر الائتمانية حساسية الشركة للتأثر بالتطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو منطقة جغرافية معينة.

نود الإشارة الى وجود تركيزات إئتمانية بحوالي 12.870.201 دينار تمثل مانسبته حوالي 66% من إجمالي الذمم المدينة لأنشطة التمويل، بعد طرح الإيرادات غير المتحققة، ممنوحة لثمانية عملاء فقط كما 31 كانون الاول 2010 مغطاة بضمانات عقارية ونقدية بحوالي 4.3 مليون دينار وبما نسبته 33% من قيمة هذه التمويلات كما في 31 كانون الاول 2010.

يبين الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي كما في 31 كانون الاول 2010:

المجموع	خدمات وأخرى	تجاري	صناعة	مالي	القطاع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	31 كانون الأول 2010
16.625.736	3.814.337	6.282.552	360.696	6.168.151	ذمم مدينة من أنشطة التمويل ×

المجموع	خدمات وأخرى	تجاري	صناعة	مالي	القطاع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	31 كانون الأول 2009
15.534.212	2.456.590	8.055.488	482.050	4.540.084	ذمم مدينة من أنشطة التمويل ×

× بعد طرح مخصص التدني في ذمم تمويلات من أنشطة التمويل والبالغ 2.443.604 دينار (582.674 دينار للفترة السابقة) والإيرادات المعلقة البالغة 327.896 دينار (16.984 دينار للفترة السابقة).
- ان جميع الموجودات وعمليات الشركة داخل المملكة الاردنية الهاشمية.

مخاطر السوق

تتبع الشركة سياسات مالية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة وتتولى إدارة الشركة رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتشمل هذه المخاطر مخاطر العائد، مخاطر العملات ومخاطر التغير بأسعار الأسهم.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر الخسارة الناتجة من تقلبات أسعار الصرف الأجنبي، إلا أن الشركة لا تتعامل بالعملات الأجنبية في أنشطتها وعليه فانه لا يوجد مخاطر للعملات الأجنبية على الشركة.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم بانخفاض القيمة العادلة للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

إن تغير نسبة مؤشر السوق المالي المتداولة فيه الأوراق المالية كما بتاريخ القوائم المالية بنسبة 5% زيادة أو 5% نقصان.

وفيما يلي أثر التغير على الأرباح والخسائر وحقوق مساهمي الشركة:

2010	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
الأسواق المالية	5	55.777	55.777
الأسواق المالية	(5)	(55.777)	(55.777)

2009	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق المساهمين
	%	دينار	دينار
الأسواق المالية	5	214.506	214.506
الأسواق المالية	(5)	(214.506)	(214.506)

مخاطر العائد

إن مخاطر العائد هي المخاطر الناتجة عن التغير في نسب العائد والتي تؤثر على الأرباح المستقبلية للشركة. للحد من أثر مخاطر العائد تقوم الشركة بتنويع الموجودات والتوفيق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات.

مخاطر سعر الفائدة

هي المخاطر المتعلقة بالتغير بقيمة الإدارة المالية نتيجة للتغيرات بمعدلات الفائدة السوقية. كما تقوم الشركة بإدارة تعرضها لمخاطر سعر الفائدة باستمرار، ويتم تقييم الخيارات المختلفة مثل التمويل وتجديد المراكز الحالية والتمويل البديل. هذا ويتم تحديد تحاليل الحساسية بأدنام وفقاً للتعرض لأسعار الفائدة المتعلقة بالودائع الاستثمارية البنكية بتاريخ القوائم المالية. كما أعد التحليل على فرض أن الرصيد القائم بتاريخ القوائم المالية كان قائماً طوال العام. ويتم استخدام زيادة أو نقص بمقدار 0.5% والتي تمثل تقييم إدارة الشركة للتغير المحتمل والمقبول بمعدلات الفائدة.

%0.5 -		%0.5 +		البيان
2009	2010	2009	2010	
دينار	دينار	دينار	دينار	
(1.500)	-	1.500	-	(الخسارة) الربح للسنة/للفترة

٢٢ - معلومات عن قطاعات أعمال الشركة

تقوم الشركة بأعمالها من خلال نشاطين رئيسيين:

1 - نشاط التمويل

يشمل متابعة العملاء ومنحهم تمويلات.

2 - نشاط الإستثمار

يشمل الإستثمار في الأدوات المالية المختلفة.

يبين الجدول التالي توزيع الإيرادات بين هذه الأنشطة:

البيان	التمويل	الإستثمار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010	للفترة منذ التأسيس بتاريخ 20 نيسان 2008 ولغاية 31 كانون الأول 2009
	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	1.324.368	183.062	1.507.430	2.655.955
ينزل: مخصص تدني في ذمم تمويلات	1.860.930	-	1.860.930	582.674
خسارة التدني في موجودات مالية متوفرة للبيع	-	33.868	33.868	594.209
مصاريف غير موزعة	-	-	2.750.078	856.787
(الخسارة) الربح للسنة/ للفترة قبل الضريبة	-	-	(3.137.446)	622.285
الوفر (مصرف) ضريبة الدخل	-	-	446.623	(110.966)
(الخسارة) الربح للسنة / للفترة	-	-	(2.690.823)	511.319
البيان	التمويل	الإستثمار	31 كانون الأول	
	دينار	دينار	2010	2009
			دينار	دينار
معلومات أخرى				
موجودات القطاع	16.625.736	1.779.385	18.405.121	19.824.339
موجودات غير موزعة	-	-	1.820.028	2.208.967
المجموع	16.625.736	1.779.385	20.225.149	22.033.306
مطلوبات القطاع	1.117.889	1.000.000	2.117.889	891.454
مطلوبات غير موزعة	-	-	418.526	784.696
المجموع	1.117.889	1.000.000	2.536.415	1.676.150

٢٣ - تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للسنة المتوقعة لاستردادها:

31 كانون الأول 2010			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
536.966	-	536.966	نقد لدى البنوك
16.625.736	7.187.965	9.437.771	ذمم مدينة من أنشطة التمويل - بالصافي ×
76.000	-	76.000	المطلوب من طرف ذو علاقة
153.796	13.584	140.212	أرصدة مدينة أخرى
1.115.532	-	1.115.532	موجودات مالية متوفرة للبيع
586.465	586.465	-	موجودات ضريبية مؤجلة
663.853	-	663.853	استثمار في شركة حليفة
376.790	376.790	-	موجودات ثابتة - بالصافي
90.011	90.011	-	مشاريع تحت التنفيذ
20.225.149	8.254.815	11.970.334	مجموع الموجودات
1.000.000	-	1.000.000	محافظ صكوك استثمارية للعملاء
1.117.889	1.012.500	105.389	تأمينات نقدية مقابل ذمم تمويل
387.781	3.708	384.073	أرصدة دائنة أخرى
30.745	-	30.745	مخصص ضريبة الدخل
2.536.415	1.016.208	1.520.207	مجموع المطلوبات
17.688.734	7.238.607	10.450.127	الصافي
31 كانون الأول 2009			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
1.476.782	-	1.476.782	نقد لدى البنوك
15.534.212	1.328.909	14.205.303	ذمم مدينة من أنشطة التمويل - بالصافي ×
120.270	2.600	117.670	أرصدة مدينة أخرى
4.290.127	89.600	4.200.527	موجودات مالية متوفرة للبيع
139.842	139.842	-	موجودات ضريبية مؤجلة
380.073	380.073	-	موجودات ثابتة - بالصافي
92.000	92.000	-	مشاريع تحت التنفيذ
22.033.306	2.033.024	20.000.282	مجموع الموجودات
891.454	565.500	325.954	تأمينات نقدية مقابل ذمم تمويل
241.234	-	241.234	مخصص ضريبة الدخل
543.462	-	543.462	أرصدة دائنة أخرى
1.676.150	565.500	1.110.650	مجموع المطلوبات
20.357.156	1.467.524	18.889.632	الصافي

× بعد طرح مخصص التدني في ذمم التمويلات والبالغ 2.443.604 دينار (582.674 دينار للفترة السابقة) والإيرادات المعلقة البالغة 327.896 دينار (16.984 دينار للفترة السابقة).

٢٤ - مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة التقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة.
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 الذي يتم رصده للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

31 كانون الأول 2010	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار

موجودات أدوات مالية:

1.115.532	-	-	-	1.115.532	موجودات مالية متوفرة للبيع
1.115.532	-	-	-	1.115.532	مجموع موجودات مالية

31 كانون الأول 2009	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار

موجودات أدوات مالية:

4.290.127	-	-	-	4.290.127	موجودات مالية متوفرة للبيع
4.290.127	-	-	-	4.290.127	مجموع موجودات مالية

٢٥ - التزامات محتملة

كان على الشركة بتاريخ قائمة المركز المالي التزامات محتملة تتمثل بما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2009	2010	
دينار	دينار	
50.000	50.000	كفالات بنكية
945.715	-	اعتمادات
703.001	283.600	قبولات وسحوبات
240.000	240.000	عقد شراء النظام الآلي الجديد
291.039	215.116	عقد ايجار مكاتب الشركة

٢٦ - أ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية :

تم إتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد هذه القوائم المالية والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ الواردة في هذه القوائم المالية والتي بدورها قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية.

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (1): تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة - اعفاءات اضافية لمتبعي المعايير لأول مرة.	توفر التعديلات اثنين من الإعفاءات عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تتعلق بأصول النفط والغاز ، وتحديد فيما إذا كان الترتيب يشمل عقد ايجار.
التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (2) : دفعات عن طريق الأسهم - معاملات تسوية الشركة على أساس الأسهم المسددة نقدا.	توضح التعديلات نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم (2) ، بالاضافة الى محاسبة معاملات تسوية الشركة على أساس الأسهم المسددة نقدا في القوائم المالية المنفصلة للشركة التي تستلم البضاعة أو الخدمات عندما يكون لشركة أخرى أو مساهم في الشركة التزام بتسوية العائد.
تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (5) : الموجودات غير المتداولة المتاحة للبيع والعمليات غير المستمرة (كجزء من التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في عام 2008).	توضح التعديلات بأنه يتوجب تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات للشركة التابعة كموجودات ومطلوبات متاحة للبيع عندما تلتزم الشركة بخطة بيع تؤدي الى فقدان للسيطرة على تلك الشركة التابعة ، بغض النظر عما إذا كانت الشركة ستحتفظ بحقوق غير المسيطرين في الشركة التابعة بعد البيع.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية : الاعتراف والقياس / البنود المؤهلة للتحوط.	توفر التعديلات توضيح بشأن جانبين من جوانب محاسبة التحوط: تحديد التضخم كخطر متحوط له أو جزء منه، والتحوط بالخيارات.
التفسير رقم (17): توزيع الأصول غير النقدية للمالكين.	يوفر التفسير إرشادات بشأن المعالجة المحاسبية المناسبة عندما تقوم الشركة بتوزيع اصول خلافا للنقد كأرباح على المساهمين.
التفسير (18): تحويلات الموجودات من العملاء .	يتناول التفسير المحاسبة من قبل الجهة المستلمة للممتلكات والمعدات والآلات المحولة من العملاء وعندما يتوفر في بند الممتلكات والمعدات والآلات تعريف الأصل من وجهة نظر المستلم ، فإنه يتوجب على المستلم قيد الأصل بالقيمة العادلة بتاريخ التحويل ، مع الاعتراف بالإيرادات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (18).

معايير المحاسبة الدولي رقم (1) و(23) و(27) و(32) و(39) ومعايير المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) و(3) و(7) و(8).	تحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في عام 2009.
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) توضح بأن التسوية المحتملة للالتزام من خلال اصدار أدوات ملكية لا صلة لها بتصنيف تلك المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة . لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على الوضع المالي أو نتائج الاعمال للسنة الحالية أو السنوات السابقة كون ان الشركة لم تقم باصدار ادوات من هذا النوع.	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية (كجزء من التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة في عام 2009).
تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) (2008) إعتباراً من السنة الحالية على اندماج الأعمال منذ وما بعد أول كانون الثاني 2010 وفقا للأحكام الانتقالية ذات الصلة.	معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) (المعدل في عام 2008): اندماج الأعمال.
لم ينتج عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (المعدل في عام 2008) تغيير على السياسات المحاسبية للشركة.	المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (المعدل في عام 2008): القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.
تم تمديد مبدأ استبعاد أو اعادة اقتناء أية حقوق محتفظ بها بالقيمة العادلة نتيجة لفقدان السيطرة على الشركة المستثمر بها (شركة حليفة) وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (2008) من خلال تعديلات متتالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (28). وكجزء من التحسينات على معايير التقارير المالية الدولية الصادرة خلال العام 2010 ، فإنه تم تعديل معيار المحاسبه الدولي رقم (28) (2008) لتوضيح بأن يتوجب تطبيق التعديلات على معيار المحاسبه الدولي رقم (28) المتعلقة بالمعاملات التي يفقد من خلالها المستثمر التأثير الجوهرى على الشركة الحليفة بأثر مستقبلي.	المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) (المعدل في عام 2008): الإستثمار في شركات حليفة.

٢٦ - ب معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تطبق الشركة معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة وغير سارية المفعول:

المعيار	سارية المفعول للسنوات منذ وبعد
تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (1): إعفاء محدود من إفصاحات معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) لسنوات المقارنة لمتبعي المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.	أول تموز 2011.
تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7): إفصاحات تحويلات الموجودات المالية.	أول تموز 2011.
معيار التقارير المالية الدولي رقم (9): الأدوات المالية (المعدل في عام 2010).	أول كانون الثاني 2013.
المعيار المحاسبي الدولي رقم (24): (المعدل في عام 2009) إفصاحات أطراف ذات علاقة.	أول كانون الثاني 2011.
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32): تصنيف أدوات حقوق الملكية.	أول شباط 2011.
تعديلات على التفسير رقم (14): الحد الأدنى لمتطلبات التمويل.	أول كانون الثاني 2011.
التفسير رقم (19): إطفاء المطلوبات المالية بأدوات الملكية.	أول تموز 2011.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الأدوات المالية» الصادر بتشريع الثاني 2009 والمعدل بتشريع الأول 2010

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الأدوات المالية» (صدر في تشريع الثاني 2009 وعُدل في تشريع الأول 2010) ليقدم متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية والتخلص منها.

- يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) قياس جميع الأصول المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (39): (الإعتراف والقياس) بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. وعلى وجه التحديد، الإستثمارات المحتفظ بها ضمن نماذج أعمال تهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم والتي تقاس بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. كما يتم قياس جميع الإستثمارات الأخرى (أدوات الملكية والدين) بقيمتها العادلة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة.

• إن أهم تأثير لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) بشأن تصنيف وقياس المطلوبات المالية ، يتعلق بمحاسبة التغيرات في القيمة العادلة للالتزام المالي (تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) والمتعلق في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام. وعلى وجه التحديد ، الإلتزامات المالية التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، فإنه يتم الاعتراف بمقدار التغير في القيمة العادلة للالتزامات المالية المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ، إلا إذا كان الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر الائتمان للالتزام ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى من شأنه أن يخلق أو يضخم عدم التطابق المحاسبي في الربح أو الخسارة. كما لا يجوز إعادة التصنيف لاحقا للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان للالتزام المالي إلى الربح أو الخسارة. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ، فإنه يتم الاعتراف بكامل المبلغ من التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل للسنة.

يسري مفعول معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) خلال الفترات المالية التي تبدأ منذ وما بعد أول كانون الثاني 2013 ، مع إمكانية التطبيق المبكر . يتوقع المديرون تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) في القوائم المالية للشركة للسنة المالية التي تبدأ منذ وما بعد أول كانون الثاني 2011 وبأن يكون لتطبيق المعيار الجديد أثر جوهري على مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية الواردة في القوائم المالية للشركة. ومع ذلك ، فإنه ليس أمرا عمليا أن يتم تقديم تقدير معقول لذلك الاثر حتى يتم اكمال المراجعة التفصيلية.

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) المتعلق بإفصاحات التحويلات من زيادة الأصول المالية

تضيف التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) إفصاحات - متطلبات الإفصاح عن تلك المعاملات. وتهدف هذه التعديلات إلى توفير قدر أكبر من الشفافية حول التعرض للمخاطر عندما يتم نقل الأصول المالية ولكن المحول يحتفظ بمستوى من التعرضات المالية . كما تتطلب التعديلات أيضا إفصاحات عندما لا يتم توزيع عمليات نقل الأصول المالية بالتساوي طوال الفترة.

كما لا يتوقع المديرون بأن يكون لهذه التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7) تأثير كبير على إفصاحات الشركة فيما يتعلق بعمليات نقل المدينون التجاريون المنفذه سابقا. ومع ذلك ، إذا قامت الشركة بالدخول بأنواع أخرى من عمليات نقل الأصول المالية في المستقبل ، فإن الإفصاحات بشأن تلك التحويلات قد تتأثر.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) افصاحات اطراف ذات علاقة (المعدل في عام 2009) يعدل تعريف الأطراف ذات العلاقة ويبسط الافصاحات حول الجهات الحكومية ذات الصلة

لا تؤثر الإعفاءات من الافصاحات المقدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) (المعدل في عام 2009) على الشركة لأن الشركة ليست كيانا حكوميا. ومع ذلك، فإن الافصاحات حول العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والارصدة في هذه القوائم المالية قد تتأثر عندما يتم تطبيق المعيار المعدل في الفترات المحاسبية اللاحقة لأن بعض الأطراف المقابلة التي لم تقي سابقا بتعريف الأطراف ذات العلاقة قد تدخل في نطاق المعيار.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32) تصنيف حقوق الإصدار

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) تعالج تصنيف تلك الحقوق بالعملة الأجنبية كأداة ملكية أو دين. لم تدخل الشركة بأية ترتيبات ضمن نطاق هذه التعديلات. ومع ذلك، إذا دخلت الشركة في أية إصدارات ضمن نطاق التعديلات على المعيار في الفترات المحاسبية اللاحقة، فإن بعض التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) سيكون لها تأثير على تصنيف تلك الإصدارات.

التفسير رقم (19) إطفاء الالتزام المالي بأدوات الملكية

يقدم التفسير رقم (19) توجيهات بشأن المحاسبة حول اطفاء الالتزام المالي من خلال اصدار أدوات ملكية. ولغاية تاريخه ، لم تدخل الشركة في معاملات من هذا النوع. ومع ذلك، إذا دخلت الشركة بصفقات من هذا القبيل في المستقبل ، فإن التفسير رقم (19) سيؤثر على المعالجة المحاسبية وبالتحديد يمكن قياس أدوات الملكية الصادرة في إطار هذه الترتيبات بقيمتها العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة في قائمة الدخل.

جدول أعمال إجتماع الهيئة العامة العادي الثاني

14 شعبان 1432هـ

الموافق 16 تموز 2011 م

1. تلاوة وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي الأول.
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2010 وخطة عمل الشركة للسنة التالية والمصادقة عليهما.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية 2010.
4. مناقشة حسابات وميزانية الشركة عن السنة المالية 2010 والمصادقة عليها.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المذكورة.
6. إنتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2011 وتحديد أتعابهم.
7. أي أمور تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن إدراج هذا الإقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.